الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت–
معهد الاداب واللغات
قسم اللغة العربية وادابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في اللغة العربية
تخصص : تعليمية اللغة العربية
الموسومة بـ :

دراسة كتاب "نحوَ التيسِير" لـ:

–الدكتور أحمد عبد الستار الجِواري–

إعداد الطالبين:
- بوهراوة عبد القادر
- فراجل عبد القادر

إشراف الدكتور:
– رزايقية محمود

أعضاء لجنة المناقشة :

د:بومسحة العربي	رئيسا
د:رزايقية محمود	مشرفا و مقررا
د:جابر محمد	مناقشا

السنة الجامعية :

2017م/2018م – 1438هـ/1439هـ

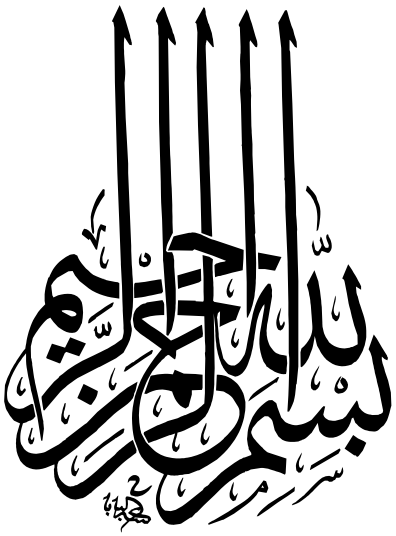

﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾

(يوسف: من الآية64)

الحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، مجيب الدعاء، سامع النداء موفقنا إلىهذا الأداء، لننال به الجزاء.

الحمد لله الكريم المنان، العزيز الرحمن،الذي عم نوره وهدي به الأكوان و الصلاة و السلام على أفضل و أشرف إنسان، سيدنا و حبيبنا محمد الأمين و على اله و صحبه أجمعين ومن إتبعهم بإحسان الى يوم الدين و بعد:

نتقدم بشكرنا الخالص إلى الأستاذ الفاضل :رزايقية محمود الذي لم يبخل علينا بعطائه المدرار و كان لنا العون و السند و الأخ الممد و كل إدارة معهد الأداب و اللغات الذي إحتضننا طوال هده المرحلة

كما نتوجه بأحر التشكرات إلى كل أساتذة (تخصص التعليمية) على مجهوداتهم التي قدموها لنا خلال مسارنا الدراسي و لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل المتواضع و نخص بذلك الأساتدة :

ميصابيح ، بلمصابيح ، بومسحة ، خلف الله ، بن فريحة ، بلميهوب ، قاسم ، بن بغداد، شاكر ، شعلال، عايد، قيرود، فايد، فتح الله، بولعشار، فواتيح، غربي، عيسى، لزرق، تواتي،عطار بوعرعارة،يونسي،دردار،مرسي،عيساني،رافة،غريب،هدروق،بلخياطي،أديب،بن سهلة،بن حنيفية

شريف، قداوية،مرسلي،شريط ج،شريط ن،وكافة عمال الإدارة بالمعهد للأدب و اللغات

و كل من ساهم في ولادة هذا العمل و إعطائه معنى الحياة

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"**قل إعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون**" صذق الله العظيم

إلى بلغ الرسالة أدى الأمانة، و نصح الأمة، إلى نبي الأمة الرحمة نبينا محمد صلى الله عليه و سلم

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار ، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار والدي العزيز أحمد.

إلى معنى الحب و الحنان إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها أمي منصورة رحمها الله.

إلى من رعاني و حافظ علي ووقف بجانبي عندما ضللت الطريق إلى أستاذي و ذاكرتي في الجامعة (رزايقية محمود).

إلى من به أكبر و عليه أعتمد ، إلى شمعة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودها أكتسب قوة و محبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة (الزوجة العزيزة).

إلى من رفقوني منذ أن حملت حقائب صغيرة و معهم صرت الدرب خطوة بخطوة إخوتي (قدور، زينب، بنت نبي ، عبد السلام، الناصر،خيرة، سهام)

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم و السعادة في ضحكتهم إلى شعلة الذكاء و النور إلى الأوجه المفعمة بالبراءة أولادي (محمد، عبد السميع، عائشة، نور الهدى، إسلام، خديجة).

و إلى حفيدي العزيز (غيلاس)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله و الصلاة و السلام على رسول الله أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي ألى من أرضعتني الحب و الحنان ألى رمز الحب و بلسم الشفاء ألى القلب الناصع بالبياض ألى من ربتني و أعانتني بالصلوات و الدعوات إلى أغلى إنسانة الوالدة(...)

ألى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن درب ليمهد لي طريق العلم والدي العزيز (...)

إلى من علمني حرفا صرت له عبدا و أوصلنى على ما انا عليه الأستاذ الفاضل (رزايقية محمود)

إلى إخوتي(.....)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين وخاتم النبيين محمد وآله الطيبين الطاهرين .

أمَّا بعد :

النحوُ وسيلةٌ لإقامة اللّسان، ومعرفة روابط الكَلم، وهو الرّقيبُ على ما يتفوّه به المتكلّمُ أو ما يكتبهُ الكاتبُ أو ما يبدعه الشاعرُ. لذلك لا يمكن أن نغمط ما بذله العلماءُ من جهد لبناء صرْح النحو العربي حتّى أوصلوه إلينا علماً مستقراً بقواعد علمية مرنة تحفظ اللّسانَ من الزلل، وتخدم القرآن الكريم.

وقد عدّ بعضُ العلماء النحوَ من مقتضيات الشريعة، يقول ابنُ تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم: " فإنّ الله لمّا أنزل كتابه باللّسان العربيّ، وجعل رسوله مبلّغاً عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدّين متكلّمين به، لم يكن سبيلٌ إلى ضبط الدين ومعرفته إلاّ بضبط اللسان، وصارت معرفتُهُ من الدّين وصار اعتبار التكلّم به أسهل على أهل الدّين في معرفة دين الله ".

وفي العصر الحديث تنكّر أهلُ اللّغة للنحو العربي بدعوى صعوبة قواعده الضابطة للسان العربيّ، فتعالت صيحاتٌ من هنا لتجاوزه إلى اللغة العامية لاتّهامه بالجمود وعدم مسايرته لهذا العصر، و من هنالك دعواتٌ أخرى تطالبُ بتيسيره وتسهيله.

فواقعُ النحو يشهد أنه أخذ بالتشعّب بكثرة التفريعات والتعليلات ، وبظهور الخلافات، حتى ظهرت فجوة بين المستوى العلمي وبين مبتدئي المتعلّمين، ممّا شكّل صعوبة وعسرا يحتاج إلى تيسير.

ومن هنا تحرّك النحاةُ- في العصر الحديث- لتحمّل هذه المسؤولية، فأخضعوا النحو لميزان النقد، وكان من أبرز هؤلاء الأعلام الدكتور أحمد عبد الستّار الجواري الذي أسهم كثيراً في إنتاج طرق للتيسير كان لها الأثرُ الكبير في إزالة الغبش الذي يشوّش على النحو سلاسته، وأثره في تقريب النحو من أذهان المتعلّمين.

وكان اختيارنا لكتاب (نحو التيسر) للدكتور الجواري نابعاً عن قناعة على أنّ الدكتور الجواري من أهمّ الباحثين العرب المحدثين الذين يعدّون من دعاة إصلاح النحو العربي وتجديده، بل يعدّ الجواري أوّل من دعا إلى إرجاع النحو إلى ينابيعه الأولى وهو القرآن الكريم. وقد حاولنا دراسة أفكار وآراء عبد الستّار الجواري في تيسير النحو، ومحاولة تقييم هذه الآراء من خلال آراء بعض العلماء من مؤيّدين ومعترضين .

وقد سلكنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي حينا، والمنهج التحليلي حينا آخر.

ويهدفُ هذا البحثُ إلى دراسة التيسير والتجديد في النحو العربي عند أحد أعلام اللغة والأدب الدكتور أحمد عبد الستّار الجواري من خلال كتابه (نحو التيسير)؛ وذلك لأنّنا رأينا المؤلّف في مقدّمة كتابه هذا يشير إلى كثرة شوائب النحو التي شوّهت جماله، وأضعفت شأنه، وأنه أخذ على نفسه تخليصه ممّا لحق به من شوائب.

وتقوم الدراسة أيضاً على استخراج المادّة اللغوية من واقع كتاب (نحو التيسير) مع آراء النحاة ومناقشتها .

ومن المراجع التي اعتمدنا عليها في البحث، منها: مقال (جهود الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد، للدكتور إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وكتابي الدكتور مهدي المخزومي (

في النحو العربي، نقد وتوجيه، وكتاب **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق كما أنّ للمصادر القديمة حضورها، ولعلّ من أبرزها: الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جنّي، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري .

علما أنّنا قد عانينا من صعوبة جمع المراجع التي تتناول تيسير النحو عند الدكتور الجواري .

وقد أملت الضرورةُ المنهجيةُ للبحث تقسيمه على مقدّمة ومدخل وفصلين اثنين وخاتمة. وجاءت على النحو الآتي .

أمّا المدخل: وعنونّاه بـ(تيسير النحو العربي)، وقد قسمناه إلى قسمين؛ تناولنا في القسم الأول نبذة عن حياة الكاتب أحمد عبد الستّار الجواري، أمّا في القسم الثاني فقد تطرقنا إلى التيسير النحوي(المفهوم والنشأة).

وكان الفصل الأول: عبارة عن تلخيص لمضامين كتاب (نحو التيسير)؛ إذ قمنا بتقسيم مضامين الكتاب إلى قسمين رئيسيين. تناولنا في القسم الأول: أسباب ودوافع تأليف هذا الكتاب، والعامل والنحو والإعراب وعلاقتهم بالمعنى ، مع تجديد الجانب النقدي في منهج النحو . وفي القسم الثاني: تناولنا الإعراب والبناء، وأحوال الإعراب ، والعلامة الإعرابية، وقضايا الجملة .

والفصل الثاني: دراسة تقويمية لكتاب(نحو التيسير)، حيث تعرّضنا لأهمّ آراء الجواري في التيسير والتجديد النحوي . وهي عملية تقييمية تقويمية لما قدّمه الدكتور عبد الستار الجواري في مجال التجديد والتيسير النحوي.

إنّ واجب الوفاء وشكر الصنيعة يدعواننا إلى أن نتقدّم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور محمود رزايقية للرعاية الكبيرة التي

أولاهـــا للبحـــث ، فقـــد كـــان أحـــرص علـــى إبـــداء المســـاعدة منّـــا علـــى طلبهـــا. فجزاه الله عنّا خير جزاء الشاكرين .

وأخيـــرًا، فـــإن كنّـــا وُفّقنـــا فـــي عملنـــا هـــذا بفضـــل الله ومنّـــه ، والحمـــد لله ربّ العـــالمين، وإن كانـــت الأخـــرى فمـــن أنفســـنا، ولا حـــول ولا قـــوة إلاّ بـــالله العلـــي العظـــيم ، وعزاؤنـــا أنّ هناك من أساتذتنا من يُصحّح الخطأ، ويُسدّد الخُطى .

-تيسمسيلت في :.../..../2018

بوهراوة عبد القادر

فراجل عبد القادر

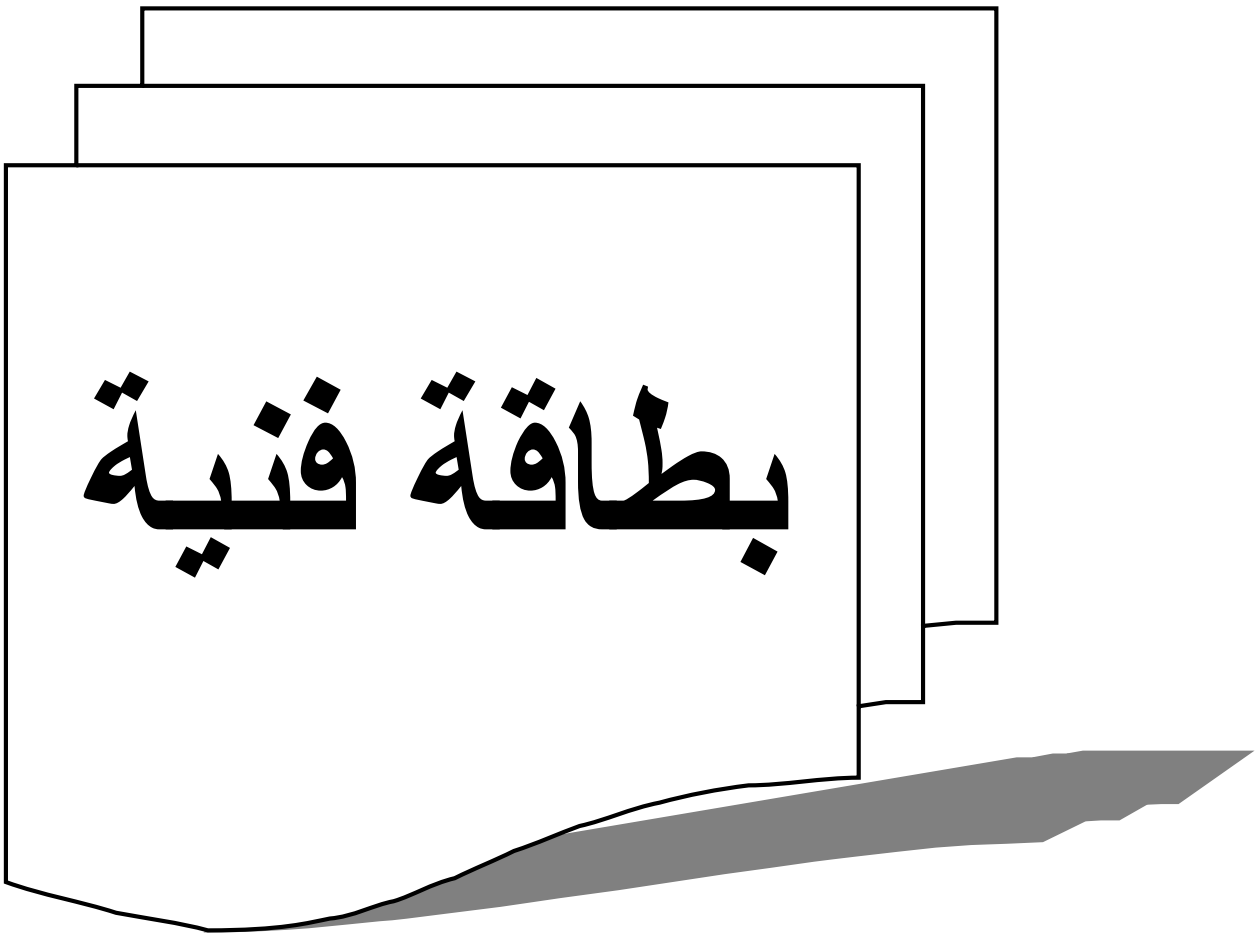
بطاقة فنية

بطاقة فنية

الكتاب تحت عنوان: ***نحْـوُ التّيسـير*** للدكتور أحمد عبد الستّار الجواري، يحمل الكتابُ الطبعة الجديدة الثانية سنة 2006، بدار النشر- المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركزي- بيروت، لبنان.

ويحتوي الكتابُ على تسع وثلاثين ومائة (139) صفحة، رقم التوزيع في الأردن عن دار الفارس للنشر والتوزيع، عمّان، ص ب 9157 هاتف- 56.5432 فاكس 5685501، E.mail : Mvayyali@nets. .Com. Jo

وتحت إشراف الفني شايب®.

فالكتاب متوسط الحجم يحتوى على 139صفحة، أما سيميولوجية الغلاف : ذو لون أخضر قاتم دليل على التجديد و التبسيط.

الواجهة الأمامية: في الأعلى اسم الكاتب باللّغة الأجنبية، وعلى يساره بخطّ خفيف باهت كلمة (لغويات)، وفي وسط الغلاف الأمامي البسملة، وفي الأسفل اسم الكاتب باللّغة العربية، وتحته عنوان الكاتب، وعلى يساره دائرة حمراء، وداخلها صورة العلامة، يحمل الكتاب بجوارها مثلثين برتقاليين.

الواجهة الخلفية: في الأعلى عنوان الكتاب باللغة الإنجليزية، وعلى يمينه تسمية [لغويات]، يليها البسملة وعنوان الكتاب (نحو التيسير)، ولمحة موجزة حول الدكتور أحمد عبد الستار بقلم أ.د. ناصر الدين الأسد، وفي الأسفل إطار مستطيل الشكل عليه صورة الكاتب بألوان زاهية، كتب عليها سنة 2006، ثم اسم المؤسسة- بيروت الصنايع، بماية عبد بن سالم

ص.ب. 5460-11.

العنـــوان الـــورقي: موكيـالس هـايفكس 5685501 وعلـى يسـارها الـرقم التسلسـلي للطبعـة داخـل إطـار مسـتطيل يحفـظ تحـت رقـم 9/789953366364، ويحتـوي علـى فهـرس بـه قدمـة ومـدخل، وقسـم إلـى بـابين الأول يحتـوي علـى 5 فصـول والبـاب الثـاني 9 فصول معنونة.

المدخل

محاولات تيسير النحو العربي

المفهوم والنشأة

ترجمة عن حياة الكاتب

:(الدكتور:أحمد عبد الستار الجواري:1922-1988م)[1].

ولد أحمد عبد الستّار بن محمود الجواري ليلة الجمعة : عرّة شهر محرّم/1341هـ الموافق 24 من شهر أوت 1922م في الكرخ بمدينة بغداد، بالجانب الغربي من نهر دجلة.

درس القرآن الكريم واللّغة العربية على يد العديد من المشايخ في صغره، ونال إجازة الحافظ مهدي البصري، وحضر مجلسي الشيخ قاسم القيسي والشيخ حمدي الأعظمي[2].

أتمّ دراسته الابتدائية والإعدادية والثانوية في مسقط رأسه، والتحق بدار المعلّمين، كلية التربية ببغداد سنة 1940م ونال منها درجة الليسانس في الأدب 1943 ، وبعدها أُوفد الجواري ببعثة إلى القاهرة عام 1943م، حيث نال الماجستير 1947 بالقاهرة، وكان عنوان رسالته "الحبّ العذري: نشأته وتطوّره" بإشراف الأستاذ أحمد أمين ، وقد نالها بدرجة جيّد جداً مع مرتبة الشرف.

عاد الجواري إلى العراق مدرّساً في دار المعلّمين العالية، فمعاوناً لعميدها، ثمّ عاد إلى القاهرة ليلتحق بكلية الآداب- جامعة القاهرة، وسجّل رسالته في الدكتوراه (الشعرُ في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري- دراسة في الحياة الأدبية في العصر العباسي) بإشراف الأستاذ الدكتور

([1]) عدنان الخطيب، أحمد عبد الستار الجواري: حياته وآثاره، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1988م.

([2]) كامل الجبوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى عام 2002م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2002م، ص 175، 176.

إبـــراهيم ســـلامة ، حيـــث حصـــل علـــى شـــهادة الـــدكتوراه بمرتبـــة الشـــرف ســـنة 1953م .

عـــاد الجـــواري إلـــى العـــراق مواصـــلاً التـــدريس فـــي كليـــة التربيـــة- بغـــداد. عمـــل الجـــواري مدرّســـاً فـــي دار المعلّمـــين العاليـــة بـــالعراق، ثـــم مســـاعدا لعميـــدها، وتـــولى بعـــدها التـــدريس بجامعـــة بغـــداد، وعُـــيّنَ عميـــدا لكليـــة الشـــريعة ســـنة 1957، ثـــم مـــديرا للتعلـــيم فـــي وزارة التربيـــة ســـنة 1958م، وفـــي ســـنة 1962 م انتُخـــبَ الجـــواري نقيبـــاً للمعلّمـــين، وبعـــد ثـــورة شـــباط 1963 عُـــيّن وزيـــرا للمعـــارف، ثـــم أُعفـــي مـــن منصـــبه وتـــولّى الـــوزارة مـــرّة أخـــرى، وبعـــد ثـــورة 17 يوليـــو/ تمـــوز 1968 عُـــيّن وزيـــراً للتربيـــة والتعلـــيم، وفـــي ســـنة 1975 تـــولى وزارة الأوقـــاف والشـــؤون الدينيـــة، وظـــل فـــي هـــذا المنصـــب حتـــى 1979م. وكـــان فـــي الســـابق قـــد تـــولى وزارة شـــؤون رئاســـة الجمهوريـــة ســـنة 1970) .

كـــان للجـــواري دورُ فعّـــال فـــي مجـــامع اللّغـــة العربيـــة فـــي ســـوريا والأردن والعـــراق، وســـاهم فـــي ترجمـــة العديـــد مـــن المصـــطلحات العلميـــة فـــي التربيـــة وعلـــم الـــنفس، والطـــب، وعلـــم الحيـــاة، وكـــان أحـــد المســـاهمين فـــي وضْـــع المعجـــم الطبّـــي الموحـــد، وســـاهم فـــي إنشـــاء الدراســـات الجامعيـــة فـــي الموصـــل والبصـــرة سنة 1963.

وخـــلال دراســـته بالقـــاهرة نســـج علاقـــات قويـــة بالعديـــد مـــن الجامعـــات والمنتـــديات، وتعـــرّف علـــى مشـــايخ وأكـــاديميين وأدبـــاء بـــارزين بيـــنهم: عبـــد الوهـــاب عـــزام، زكـــي مبـــارك، أحمـــد الشـــايب، أمـــين الخـــولي، مصـــطفى الســـقا. وكـــان الجـــواري شـــاعرا يتخيـــر توقيـــع المعـــاني ويبحـــث عـــن الأصـــالة وســـحرها، وقـــد نظـــم قصـــائد فـــي حـــبّ النبـــي ، وقـــد قـــال فـــي إحـــدى قصـــائده التـــي يمـــدح فيهـــا الرســـول الكـــريم، وألقاهـــا فـــي احتفـــال دار المعلمـــين العاليـــة بالمولـــد النبـــي عام 1940م.

عليك من الله العظيم سلامةٌ وممن تردّى من هواك سلامُ

نبيُّ الهُدى يا أكرمَ الخلق والناس بحبّك مأسور الفؤاد مضامُ

ويقال أنّ شعره إسلامي محض وليس له ديوان.

تأثّر الدكتور الجواري بثلّة من علماء اللغة، على رأسهم الأستاذ الكبير الشيخ أمين الخولي (أستاذ الدراسات القرآنية والبلاغية والنقدية في كلية الآداب في منحاه التجديدي للأدب والنقد واللغة والتفسير)، وبالأستاذ أحمد الشايب في الأسلوب، وبالأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو وتجديده .

مؤلّفاته:

1-الحبُّ العذري: نشأته وتطوّره- دار الكتاب العربي، القاهرة،1948م(رسالة ماجستير).

2-الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري- دراسة في الحياة الأدبية في العصر العباسي. مطابع دار الكشاف- بيروت 1956(رسالة دكتوراه).

3-نحو التيسير :دراسة ونقد منهجي- مطبعة المجمع العراقي، بغداد، ط2، 1984م.

4-نحو الفعل، مطبعة المجمع العراقي، بغداد، 1974م.

5-نحو القرآن: مطبعة المجمع العراقي، بغداد، 1974م.

6-نحو المعاني: مطبعة المجمع العراقي، بغداد، 1987م.

7- وله العديد من المقالات والبحوث المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي.

وفاته: توفي الدكتور الجواري فجأة عند باب داره في طريقه لأداء صلاة الظهر في الثالث من جمادى الآخرة1408هـ الموافق لـ: 22 جانفي 1988م.

<u>تيسير النحو العربي بين القدامى والمحدثين:</u>

أولاً : التعريف بالمصطلحات:

من المهم – قبل دراسة محاولة إصلاح النحو وتيسيره– أن نقف أولا على مصطلح "التيسير" والمصطلحات القريبة منه، كما نقف على مفهوم واضح للنحو من حيث وظيفته والمباحث التي يتناولها.

استعمل العلماء والنحاة مصطلحات مختلفة ومتنوعة للدلالة على التيسير والتبسيط في النحو، فتراهم يتحدثون عن التيسير، ويستعملون التجديد، ويذهبون إلى الإحياء، وقد يدعو البعض إلى الإصلاح.

<u>أ)– مفهوم تيسير النحو:</u>

مصطلح "التيسير" في اللغة:جاء في لسان العرب:التيَسير: الانقياد، ويكون ذلك للإنسان والفرس، وقد يَسيرَ ويَيْسرُ وياسره: لاينه... وياسرَهُ :ساهَلَهُ، وفي الحديث: "إنّ هذا الدّينَ يُسرٌ"([1])، واليُسرُ: ضدّ العُسر؛ أراد أنه سَهل، سمحٌ قليلٌ[2].

فاليُسرُ في لسان العرب حمل دلالتين، الأولى هي: السُهولة واللّين والانقياد، وكلّ ما كان ضدّ العُسر فهو يُسر، والثانية: ما أدّى الغرض بانسجام.

في الاصطلاح:

" التيسير" عند علماء اللغة والنحو مختلف عما ذهب إليه أهل اللغة من أصحاب المعاجم، فيرى البعض منهم أن التيسير هو مرادف

1– من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو في صحيح الجامع برقم 1611 قال عنه: صحيح.

([2]) ينظر : ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، وهاشم محمد شاذلي،دار المعارف، مصر، القاهرة، (د.ط)، 4957/6، مادة(يسر).

لمصطلح الاختصار ، وهذا ما ذهب إليه القدامى وعدّوه منهجا للتأليف، ولعلّ من التيسير ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف، حيث يُقرّر أنّ إعادة تنسيق أبواب النحو وإلغاء بعضها ووضْع تعريفات دقيقة لأبوابه العسيرة أساس التيسير([1]).

ومن خلال مفهومنا للتيسير عند بعض المهتمين من الباحثين أنه يهدفُ إلى تقريب مادّة النحو العربي إلى المتعلّمين بصورة أبسط ممّا هي في السابق. فالتيسير يتناول موضوعات نحوية تتناسب والعصر، وكذا ذهن الطالب المتعلم، فقد ذهب د. تواتي بن تواتي إلى تقديم مفهوم واضح للتيسير، يقول: «تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلم، أي التبسيط في كيفية تعليم النحو في النحو ذاته؛ لأنه علم دحض لا يعقل حذف بعض قوانينه وعلله»([2]).

والتيسير في النحو العربي لا يعني استبدال مصطلح نحوي مبهم بمصطلح آخر واضح، أو تعويض مفاهيم غامضة وعويصة بمفاهيم أخرى سهلة مبسطة، أو ربما بحذف أجزاء من النحو. بل التيسير عند علماء اللغة والنحو يتضمّن ما يلي:

1- الانتقاء الصحيح للمادة العلمية في النحو، لكي تكون صالحة للتدريس .

2- عرض جديد لموضوعات النحو العربي، وتقديمها للمتعلمين بطريقة جذابة وميسرة.

ما يمكن ملاحظته أنّ الهدف من تيسير النحو هو تقريب مادة النحو العربي إلى أذهان المتعلمين، سواء بالشرح أو الاختصار أو

1- شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط6 ، ص.11.

2- التواتي بن التواتي، هل النحو في حاجة إلى تيسير؟ الجزائر، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية، 2003، ع8، ص.3.

إعادة التبويب، أو حذف لبعض الشروحات والتعليقات والتفاصيل. فهو " عرضٌ جديدٌ لموضوعات النحو، يُيسّر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها، ولن يكون التيسير وافيا بهذا ما لم يسبقه إصلاحٌ شاملٌ لمنهج هذا الدرس وموضوعاته: أصولا ومسائل "[1].

وقد ذهب الدكتور تواتي بن تواتي على أنّ التيسير هو «تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلم، أي التبسيط في كيفية تعليم النحو في النحو ذاته؛ لأنه علم محض، لا يعقل حذف بعض قوانينه وعلله»([2]).

ب)- مصطلح التجديد:

هذا المصطلح يرمي إلى تجاوز فكرة التيسير إلى أبعد من ذلك؛ أي التغيير في المنهج، وفكّ الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقا كما كان من قبل.

ومفهوم التجديد عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: " هو تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها القواعد على المتعلمين. فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته "[3].

ج)- مصطلح الإحياء:

لعلّ أوّل من وظّف كلمة " إحياءّ للدلالة على التيسير هو الدكتور إبراهيم مصطفى، من خلال كتابه " إحياء النحو" سنة 1937م. يقول: " كان سبيل النحو موحشا شاقاً، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضاً، ويزيدني من الناس بعداً ومن التقلّب في الدنيا حرمانا، لكن أملا كان

([1]) مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2 ، 1986م، ص 15 .

(2) التواتي بن التواتي، هل النحو في حاجة إلى تيسير؟(مر.س)، ع8، ص.3.

([3]) محمد صاري، تيسير النحو: موضة أم ضرورة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عنابة، 2001م، ص 4.

يزجيني ويحذو بي في هذه السبيل الموحشة، أطمع أن أغيّر منهج البحث اللغوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"[1].

د)- مصطلح الإصلاح:

توظيف هذا المصطلح يعني تخليص النحو العربي من كلّ ما علق به من تراكمات؛ أي لابدّ من تغيير بعض الأبواب ، وحذف ما يمكن حذفه من المسائل العويصة.

وهناك مصطلحات كثيرة اعتمدها النحاة لتيسير الدرس النحوي الحديث: كالتبسيط، والتحديث، والتقريب. وكلّها ترمي إلى تخليص النحو من التعقيد والغموض.

ثانياً: مفهوم النحو:

لقد كان اختلاف تصورات الدارسين المحدثين لمفهوم النحو، ولتصور النحاة السابقين لهذا المفهوم واحدا من الأسباب الرئيسة لاختلاف مناهجهم، ولما ثار بينهم من خلافات.

لعلّ أوّل ما وصلنا من مؤلفات النحو هو (الكتاب) لسيبويه(ت180هـ)، وكتاب سيبويه بما تضمنه من مباحث يمثل المفهوم الشامل للنحو؛ حيث اشتمل على مباحث متنوعة تركزت حول النحو بمعنى " علم التراكيب اللغويةsyntax والصرف: علم الأبنيةmorphology والصوتيات: ما يتعلق بأصوات العربية ، وما جاء بعضها متعلقاً على مستوى الـ phonetics ".

([1]) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2 ، 1992م، مقدمة المؤلف.

كـلّ ذلـك يمثّـل النحـو كمـا تصـوّره سـيبويه، إذ تضـمن الجوانـب الثلاثـة: ا لأصـوات والأبنيـة والتراكيـب. وهـذا المفهـوم الشـامل للنحـو لا نجـده عنـد سـيبويه وحـده، بـل نجـده عنـد الكثيـرين مـن النحـاة ممـن ألفـوا فـي النحـو، مثـل المبـرّد(ت 285هـ) فـي المقتضـب، والزمخشـري(ت 538هـ) فـي المفصّـل، ونجده في ألفية ابن مالك (ت 672ت) وما أقيم عليها من شروح.

إذا تتبعنـا مـا ورد عـن النحـاة مـن تعريفـات للنحـو ، وجـدنا تباينـا واضـحا وتفاوتـا كبيـرا بـين مختلـف التعريفـات. ولعـل أقـدم مـا وصـلنا مـن تعريفـات للنحـو هـو تعريـف ابـن جنّـي. يقـول: " «هـو انتحـاء سـمت كـلام العـرب فـي تصـرفه مـن إعـراب وغيـره كالتثنيـة والجمـع والتحقيـر والتكسـير والإضـافة والنسـب والتركيـب، وغيـر ذلـك ليلحـق مـن لـيس مـن أهـل اللغـة العربيـة بأهلهـا فـي الفصـاحة، فينطـق بهـا، وإن لـم يكـن مـنهم، وإن شـذّ بعضُـهم عنهـا ردّ بـه إليه.

وهـو فـي الأصـل مصـدر شـائعٌ، أي نحـوت نحـوًا كقولـك: قصـدت قصـدًا، ثـم خـصّ بـه انتحـاء هـذا القبيـل مـن العلـم كمـا أنّ الفقـه فـي الأصـل مصـدر: فقهـت الشـيء، أي عرفتـه ، ثـم خـصّ بـه علـم الشـريعة مـن التحليـل والتحـريم، وكما أنّ بيت الله خصّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلّها لله»([1])

والـذي يهمنـا هنـا هـو سـعة مفهـوم النحـو لـدى ابـن جنّـي، حيـث تصـوّره جامعـاً لمختلـف قـوانين كـلام العـرب التـي تشـمل المباحـث الثلاثـة: (التراكيـب – الأبنية – الأصوات) وغيرها.

والنحـاةُ المتـأخّرون، قـد تسـلّموا النحـو مكـتملاً، ولـذلك لـم نجـد لهـم اهتمامـاً يـذكر إلا مـا كـان لـه علاقـة بـالإعراب، حتـى فلـب علـى ظـنّهم أنّ النحـو لـيس إلّا قـوانين الإعـراب والبنـاء. وقـد كـان لـذلك أثـره فـي التعريفـات التـي وضـعوها

1- ابـن جنـي أبـو الفـتح، الخصـائص، تحقيـق :محمـد علـي النجـار ، دار الكتـاب العربـي ، بيروت، لبنان ، (د . ت)، ج.01، ص.35.

للنحو. عرّف الأشموني النحو بقوله: " هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها"[1] . ثمّ يقرّر أنّ المراد بالنحو هنا ما يرادف قولنا "علم العربية لا قسيم الصرف"[2]. ويعلّق الصبّان على قوله " لا قسيم الصرف" قائلاً: " هذا اصطلاح القدماء، واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفنّ الإعراب والبناء "[3].

<u>شكوى القدامى من النحو العربي:</u>

الاهتمام المبالغ فيه بأحكام الإعراب والبناء من جانب بعض متأخّري النحاة، كانت له نتائج ضارة تولّدت عنها مجموعة من مشاكل النحو وصعوباته، من ذلك إفراط بعض النحاة في استخدام آليات التعليل والقياس؛ إذ أدت طبيعة العلة النحوية الاجتهادية إلى تعدّد تفسيرات الظواهر اللغوية مع كثرة التقديرات والتخريجات والتأويلات المتعسّفة ، فضلا عن إسراف النحاة في صناعة واختراع الأمثلة مما زاد من تعقيد النحو العربي.

ولعلّ بداية الشكوى من تعقيدات النحو كانت مع ابن مضاء القرطبي(ت 592هـ)، فكان أوّل نحوي يعترض على النحاة ، وهذا ما يوضحه أبو حيان بقوله : " ولم أر أحدا من المتقدّمين نبّه على اطّراح هذه التعاليل إلّا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب

([1]) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،(د.ت)، 16/1.

([2]) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، 16/1.

([3]) المصدر نفسه ، 17/1.

كتاب (المشرق في النحو) " . وذكر الأستاذ حلمي خليل أنّ ابن مضاء كان أوّل من ناقش أصول النحو[1].

الذي يهمنا هو أنّ الشكوى من النحو العربي كان منذ بدايات التأليف النحوي، حيث تراوحت الشكوى بين الانتقادات المتناثرة التي ترفض بعض ما أفسد النحو، والثورات التي تنادي بإلغاء نظريات نحوية لها مكانتها في الدرس النحوي.

يرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنّ الانتقادات الموجهة للنحو العربي كانت تالية مباشرة لتأليف سيبويه لكتابه، إذ كان الفرّاء (ت 207هـ) الملهم الأوّل لابن مضاء في دعوته لإصلاح النحو، وخاصة في التعامل مع نظرية العامل[2]. ثم جاء الجاحظ (ت 255هـ) لينتقد أسلوب وطريقة عرض النحاة، ويدعو إلى ضرورة تدريج أسلوب التعليم، والاكتفاء بالضروري الذي يقوّم ألسن المبتدئين؛ لأنّ ما زاد على ذلك مشغلة، وليس هناك ما يجبر على الخوض في عويص النحو[3]. وها هو يعترض على غموض أسلوب الأخفش الأوسط، ويقول له: " أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم "[4].

([1]) ينظر: حلني خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م، ص 59.

([2]) ينظر: الأنصاري أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى للفنون والآداب، ص 423، 424.

([3]) ينظر: الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،1964م، 178/1.

([4]) الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة،(د.ت)، 54/1.

الجاحظ يدعو إلى تيسير لغة علم النحو، حتى يتيسّر للمتعلم فهم ما يقرأ وما يسمع.

وجاءت محاولة أبي جعفر النحاس(ت 338هـ) في كتابه التفاحة، إذ حاول أن يستغني عن الأبواب النحوية لتنقيح النحو من الأبواب غير العملية؛ مثل باب الاشتغال، والتنازع، كما دعا إلى الابتعاد عن الفلسفة والتأويل والتقدير.

وبعد كلّ هذه الاعتراضات يأتي ابن مضاء القرطبي(ت 592هـ) في نهاية القرن السادس الهجري الذي نادى بالثورة، حيث طالب بتخليص النحو من نظرية العامل، ومن العلل عدا العلل القاطعة سواء أكانت أولا أم ثواني[1]، ودعا إلى تخليص النحو من المنطق والفلسفة والتقدير والإضمار والحذف، كما نادى بإلغاء التمارين غير العملية التي أنتجها إفراط النحاة في القياس[2] .

وفي القرن الثامن الهجري يظهر أبو حيان(ت745هـ) فيرفض العلل، وينكر على النحويين ولوعهم بها، وكثرة اختلافهم فيها مع عدم جني الفائدة من ذلك الخلاف، يقول: " لو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع. وكثيرا ما نرى أوراقا في تعاليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات وردّ بعضهم على بعض في ذلك... فنسأم من ذلك وما يحصل في أيدينا شيء من العلم " ، كما يرفض أبو حيان القياس، ويعترض على الأخذ به، يقول: " لا يمكن الأخذ بشيء قياسا، وإنما السماع هو أساس كلّ شيء، وإننا ينبغي أن نستعمل ما استعمله العرب ونطقت به، ولا نقيس، لئلّا نتكلّم بكلام لم يُسمع عن

([1]) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف،دار المعارف ، القاهرة، ط3، المدخل، ص 37، وكتاب الرد على النحاة، ص 132.

([2]) ينظر: المصدر نفسه، ص 140 .

العـــرب"، وفـــي حديثـــه عـــن المضـــمرات واخـــتلاف العلمـــاء فـــي ذلـــك يقـــول: " وهـــذه التعاليـــل لا يحتـــاج إليهـــا؛ لأنهـــا تعليـــل وضـــعيات، والوضـــعيات لا تعلل"[1].

وبهـذا تكـون الشـكوى مـن النحـو العربـي ظـاهرة قديمـة ، تراوحـت بـين نقـد الأســلوب والعــرض، ونقــد المنهجيــة، حيــث أنتجــت محــاولات عمليــة لتيســير النحو.

<u>محاولات تيسير النحو في العصر الحديث:</u>

الأكيــد أنّ النحــو العربــي هــو الســبيل الوحيــد لحفــظ اللســان مــن اللحــن والزلــل، ولأجــل حفــظ هــذا العلــم الــذي يرتقــي بالعربيــة كمــا كانــت فــي عهودهــا الأولــى، لــذلك كثــرت الــدعوات فــي العصــر الحــديث عــن تيســير منــاهج النحــو العربي، وتيسير قواعده على الدارسين.

لا يخفــى علــى كــلّ مطّلــع علــى هــذه المحــاولات أنّ منهــا الجــاد، غايتــه البنــاء والتطــوير، ومنهــا المتــأثّر بالمــدارس والمنــاهج الغربيــة التــي لا تصــلح مناهجها وإصلاحاتها لتيسير وتجديد النحو العربي.

والملاحــظ علــى دعــوات التيســير والتجديــد والإصــلاح أنهــا تقــوم علــى أسس مشتركة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-إلغاء العامل.

2- تحديد موضوع النحو.

3- الاعتماد على القرآن في رسم صورة النحو.

4-التفسير الفني للجملة.

5-الاستفادة من الموروث النحوي.

6-الاعتماد على المنهج الوصفي.

([1]) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 56/1.

7-تحليل نظام الجملة.

8- إعادة تنسيق أبواب النحو.

9-الإعراب لصحة النطق.

10- حذف زوائد كثيرة.

ومن المحاولات التي كانت غايتها بناء النحو العربي وتطويره وتيسيره، منها المحاولات الفردية؛ وأبرز من قام بها :(إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري)، ومنها المحاولات الجماعية (كالمؤتمرات، والمجامع العلمية، وتأليف الكتب).

1- ولعلّ أوّل محاولة لتيسير النحو العربي كانت في بداية القرن التاسع عشر، وهي محاولة رفاعة رافع الطهطاوي في مصر 1873م من خلال كتابه (التحفة المكتبية لتقريب العربية)، وكان ملخّص رأيه في التجديد من خلال: " تحاشي الخلافات النحوية، وتعدّد الآراء، وطرق التعليل في سوق القواعد"[1].

وكان الطهطاوي متأثراً بطرائق تدريس اللغة الفرنسية .

2-محاولة إبراهيم مصطفى العام 1937م في كتابه " إحياء النحو" . فهذا الكتاب يمثّل طموحا للتغيير، يقول: " أطمح أن أغيّر منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية، وتهديهم إلى خطّ الفقه بأساليبها "[2].

ويرى أنّ علامات الإعراب دوالٌ على معان، وأنّ لكلّ حركة إعرابية سمة تميّزها عن غيرها، " فالضمة علم الإسناد، والدليل أنّ الكلمة

([1]) **سعيد عبد الوارث، في إصلاح النحو العربي-دراسة نقدية،دار القلم للنشر، الكويت، ط1، 1985م ص 60.**

([2]) **إبراهيم مصطفى، إحياء النحو(مر.س)، ص 1.**

مرفوعة، يراد أن يسند إليها ويتحدّث عنها، والكسرة هلم الإضافة، ... وهما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة"[1].

والفتحة عنده لا تدلّ على معنى كالضمّة والكسرة، لأنها ليست بعلم إعراب، فهي حركة خفيفة مستحبّة عند العرب لوصل الكلام[2].

3- محاولة وزارة المعارف المصرية العام 1938م، حيث قامت لجنة تنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، تتكوّن هذه اللجنة من الدكاترة والأساتذة: طه حسين، وأحمد أمين، وإبراهيم مصطفى، وعبد المجيد الشافعي. وكان من أهمّ اقتراحات اللجنة: " الاستغناء عن الإعرابين: المحلّي والتقديري، واعتبار حركات الإعراب أصلية كلّها حسب مواضعها... كما اقترحت تسمية المسند إليه بالموضوع والمسند بالمحمول، وهي تسمية مأخوذة من علم المنطق، وارتأت إلغاء الضمير المستتر جوازا أو وجوبا، ,ان يدرس موضوع التعجب والتحذير والإغراء على أنها تمثّل بعض أساليب اللغة العربية"[3].

4- محاولة عبد المتعال الصعيدي في كتابه الموسوم " النحو الجديد" العام 1947م. وكانت مباحثه تدور حول: - الإعراب: حركاته وأهميته؛ فالإعراب عنده ليس تغيّر أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، بل يراه تصرّف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجرّ وجزم[4]، كما جعل المنادى المفرد العلم منصوبا بالضمة بدلا من الفتحة أو ما ينوب عنها[5]، وكذلك

([1]) **المرجع نفسه، ص 50.**

([2]) **ينظر: المرجع نفسه، ص 78.**

([3]) **السامرائي عامر رشيد، آراء في العربية، مطبعة الرشاد، بغداد- العراق، 1965م، ص 109.**

([4]) **ينظر: الصعيدي عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 267.**

([5]) **ينظر: المرجع نفسه، ص 131.**

تـــرك تســـمية أســـماء الأفعـــال، وجعلهـــا أفعـــالا ســـماعية لا تجـــري علـــى قياس الأفعال المشهورة .

5- محاولـــة الـــدكتور شـــوقي ضـــيف: هـــو متـــأثّر بـــالثورة التـــي قـــام بهـــا ابـــن مضـــاء القرطبـــي؛ إذ قـــام ضـــيف بتحقيـــق كنابـــه(الرد علـــى النحـــاة) ســـنة 1947م، وهـــذا مـــا دفعـــه إلـــى غنتـــاج كتـــابين اثنـــين دعـــا فيهمـــا إلـــى تيســـير النحـــو العربـــي، همـــا: كتـــاب (تجديـــد النحـــو)، وكتـــاب (تيســـير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديد).

6-محاولـــة الـــدكتور أحمـــد عبـــد الســـتار الجـــواري: نتحـــدّث عـــن تيســـيره للنحـــو العربي لاحقا.

7- محاولـــة الـــدكتور مهـــدي المخزومـــي: ظهـــرت آراؤه التـــي دعـــا فيهـــا إلـــى التيســـير مـــن خـــلال كتابيـــه : (فـــي النحـــو العربـــي: نقـــد وتوجيـــه)و(في النحـــو العربـــي: قواعـــد وتطبيـــق وفـــق المـــنهج العلمـــي الحـــديث). ويمكـــن تلخـــيص آرائـــه فيمـــا يلـــي:- إعـــادة ترتيـــب الدراســـات النحويـــة، أي الصـــوتية، ثـــم الصـــرفية، ثـــمّ النحويـــة – الاعتمـــاد علـــى القيـــاس القـــائم علـــى المشـــابهة، ومحاكـــاة المســـموع والمعـــروف مـــن كـــلام العـــرب وأســـاليبهم[1]. – يوافـــق القـــدامى فـــي تقســـيم الجملـــة إلـــى فعليـــة واســـمية؛ لأنّ " الجملـــة الفعليـــة هـــي الجملـــة التـــي يـــدلّ فيهـــل المســـند علـــى التجـــدّد... وأمّـــا الاســـمية فهـــي التـــي يـــدلّ فيهـــا المســـند علـــى الـــدوام والثبوت"[2].

ويـــرى المخزومـــي فـــي منهجـــه التجديـــدي أنّ النحـــو دراســـة وصـــفية تطبيقيـــة، وانـــه عارضـــة لغويـــة تخضـــع لمـــا تخضـــع لـــه اللغـــة فـــي الحيـــاة والتطـــوّر.

([1]) في النحو العربي: نقد وتوجيه(مر.س)، ص 22.

([2]) في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 41، 42.

ولـــيس مـــن حـــقّ أيّ إنســـان" أن يفلســـف أو يبنـــى علـــى حكـــم مـــن أحكـــام العقل"[1].

مـــا يهمّنـــا فـــي آخـــر هـــذا الفصـــل أن نـــذكّر أنّ دعـــوات تيســـير النحـــو العربـــي وتجديـــده وإصـــلاحه كثيـــرة ومتنوّعـــة، ولا يمكـــن حصـــرها، ولـــذلك حاولنا إجمالها في التعريف ببعض الأعلام وكتبهم المؤثّرة.

(1) **المرجع نفسه، ص 20.**

الفصل الأول
تلخيص كتاب
نحو التيسير

أوّلاً: منهج الجواري في تيسير النحو :

بدأ الجواري حديثه عن مادة النحو و أسلوبه بقوله " لقد كنت أشعر أنّ في مادة النحو، في أسلوبها الذي اشتملت على الكتب القديمة شيئا من العسر تُنبئُ عنه أذهانُ الدارسين الذين لم يألفوا تسلسل المنطق في الاستقراء والاستنتاج، ولم يلمّوا بطرائق الأقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من المادة اللغوية، واستخدام القياس في استنباط الأحكام، ولقد كانوا يضيّقون أحيانا بتلك الطريقة ويودّون لو تخلّصوا منها بكل وسيلة "([1]).

وفي هذا القول ما يثير التساؤل، هل كان شعور الجواري بصعوبة النحو في الكتب القديمة هو المدعاة للتيسير، أو أنّ أذهان الدارسين الذين لم يألفوا تسلسل المنطق هو السبب ؟

وإذا كان كذلك: فهل يضمن لهذا التيسير قوّة البقاء إذا ما ظهر لدينا من يشعر بعدم صعوبة الكتب القديمة، وذلك بملازمتها وفهمها ودراستها أو يكون لدراسة المنطق و يجعلونه محورا لدراستهم؟

يبدو أنّ هذه الأسباب التي ذكرها الجواري في سبيل التيسير غير كافية للقيام بمثل هذا العمل الذي سبقه إليه في العصر الحديث إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو).

ويرى الجواري أن التيسير ليس تبسيطا أو اختصارا، ويوضّح ذلك بقوله :

" ولابدّ لي هنا من أن أشير إلى أمر ذي خطر في فهم معنى التيسير أو في سلوك السبيل القديم إليه ، ذلك أنّ التيسير عند الكثرة الغالبة ممّن يعنّون بأمر اللغة، ويتصدون للبحث فيها، يعني التسهيل والاختصار، وتذليل الصعب من مباحث النحو، وتمهيد الوعر من مسالكه. وهذا في الحقّ جزء من التيسير وجانبٌ من جوانبه "([2]).

ويرى الجواري أنّ التيسير أوسع من هذا المعنى بل يشتمل على " تغيير في دراسة العربية بالنسبة للمتخصّصين تغييرا يصل بين علومها وينتهي إلى فهم واع عميق وتذوق صحيح سليم .

---

[1] **ينظر: الجواري أحمد عبد الستار ،نحو التيسير، ص 5.**

[2] **المرجع نفسه،ص15.**

أما منهجه في التيسير فيمكن تلخيصه في النقاط التالية :

1 – تهذيب النحو من الشوائب العالقة في تقسيماته القائمة على أساس من التصنيف المنطقي .

2– العودة بالنحو إلى معانيه ، وأن تجعل علامات الإعراب أساسا لفهم النحو العربي .

3– دراسة النحو من ينابيعه الأولى دراسة واعية تبتعد به عن أسباب الانحراف .

4– الرجوع إلى القرآن الكريم ، واستنباط قواعد النحو في ظلاله.

5– تطوير وسائل التعليم، ومناهج النحو بالشكل الذي تلائم به ركب الحضارة في فكر حديث يجنبهما العجز والكسل .

6– إعداد المدرّسين المتخصصين للمهمات المتقدمة إعداداً يتّسم بالوعي والإدراك الشامل لمشاكل النحو .

كان اهتمام الدكتور عبد الستار الجواري بتيسير النحو العربي وتجديده في البدايات الأولى من حياته العلمية؛ فقد طرح الكثير من الآراء الجريئة في كتابه الموسوم(نحو التيسير) الذي ألّفه سنة 1962م متأثرا بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى . وقد تناول عدّة مسائل لها علاقة بمعنى النحو، والإعراب، والعوامل، ومنهاج النحو، وعلامات الإعراب.

ولم يكتف الجواري بكتابه الأول، بل أضاف كتابين آخرين هما: (نحو الفعل) و(نحو القرآن) سنة 1974م، وفي سنة 1987م أضاف كتابا رابعاً وهو (نحو المعاني)، كما أنه قام بنشر الكثير من آرائه في التيسير النحوي ضمن مجموعة من البحوث والمقالات في المجلات والدوريات .

ويمكن تلخيص آراء ومقترحات الجواري في جوانب مهمة في تيسير النحو العربي، وهي كالآتي:

1-أن يُدرس النحو العربي " في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية، ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها، ثم تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها حتى جعلتها أخلاطا مجمعة ملفقة لا تحقق غرضها ولا تبلغ غايتها"[1].

2- الاعتماد على القرآن الكريم في وضع قواعد النحو لما فيه من: " أسلوب سهل سلس متسلسل بالغ غاية القوة والبراعة والانسجام، ولو أنهم فعلوا ذلك لكانت صورة النحو غير هذه الصورة، ولكان أقرب إلى الأذهان"[2].

3-الابتعاد عن إخضاع النحو لقوانين الفقه والمنطق التي تخرج بالنحو عن طبيعته،وتبعده عن الطريق الذي رسم له. يقول: " والحقيقة أنّ إخضاع النحو للمنطق أمرٌ يخرج بالنحو عن طبيعته، ويبعد به عن واقع حاله، ذلك أنّ المنطق صورة مجرّدة لا يحكم فيها إلّا الفكر المجرّد "[3].

4-دراسة الجملة ؛ لأنها في رأيه أساس النحو، إذ " يكاد النحاة جميعا يتفقون على أنّ الكلام هو اللفظ المركّب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها "[4].

5-الاهتمام بالأسلوب النفسي المؤثّر في الدارس؛ لأنّ " كلّ إصلاح لمنهج الدرس النحوي، وكلّ تيسير يراد لهذا النحو لابدّ أن يستهدي بالأسلوب النفسي في اللغة وفي تدريسها، والأسلوب النفسي يعنى قبل كلّ شيء بالعلاقات التي تقوم بين الألفاظ المفردة حين يتألّف منها الكلام "[5].

6-العناية بالإعراب والكشف عن معانيه وأحواله من: رفع، ونصب، وجرّ، وجزم، فإنّ" ذلك يجعل معاني النحو ماثلة في أذهان الدارسين، ويعيدها إلى موضعها من الدرس والفهم"، كما يرى أنّ " في معنى الإعراب عند أوائل أهل العربية ما يقرّب لنا الغاية

([1]) الجواري أحمد عبد الستار، نحو التيسير، ص 11.

([2]) المرجع نفسه، ص 12.

([3]) المرجع نفسه، ص 60.

([4]) المرجع نفسه، ص 122.

([5]) المرجع نفسه، ص 123.

ويهدينا إلى الوسيلة، ذلك أنّ أصله في اللغة: الإيضاح والبيان، ، وهو كما يقوا ابن جني ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[1]، وهو مصدر: أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلانٌ معربٌ عمّا في نفسه: أي مبين له وموضح عنه"[2].

- وتوجد مسائل كثيرة كان لعبد الستّار الجواري فيها الرأي الفصل ، من ذلك:

1-دلّل على أنّ " الوصف بالمصدر كثير في القرآن، وهو يرد على سبيل النعت، كما أنه يأتي خبرا، ويأتي وصفا للفعل أو بيانا له في مواضع كثيرة. ويمثّل للمصدر الذي يقع نعتا بقوله تعالى: ((إنّ هذا له القصصُ الحقُّ))، وقوله تعالى: ((وجاءوا على قميصه بدو كذب)).

الملاحظ أنّ الجواري كثير الاستشهاد بالآيات القرآنية لدورها في الحفاظ على أصالة النحو العربي.

([1]) ينظر: ابن جني، الخصائص(مص.س)، ص 33-35.

([2]) المصدر نفسه، ص 34.

ثانياً: تلخيص الكتاب

كتاب (نحو التيسير) موزّع إلى بابين؛ الباب الأوّل بخمسة فصول(من ص 9 إلى ص 65)، والباب الثاني بتسعة فصول (من ص 66 إلى ص 132).

مقدمة الطبعة الثانية:

تناول في هذه المقدمة عنوان الكتاب، ويوضحه بمفهومين: الأول: (نحوُ)بالضمّ، والثاني: (نحوَ) بالفتح. وبذلك " يدلّ على المعنيين كليهما، ومرادا به ضربٌ من التنبيه على مكان الإعراب في اللسان العربي المعرب المبين، المفصح عن المعنى، المعين على الفهم الدقيق للتراكيب"[1].

1-(نحوُ التيسير) بالضمّ هو عنوانٌ للكتاب، كأنه يعني" هذا نحوُ التيسير"[2].

2-(نحوَ التيسير) بالفتح ، فيجعل الكلمة ظرفاً، يراد به معنى القصد أو الاتّجاه، ومعناه " التوجّه أو القصد نحو اليسير في هذا العلم "[3].

ووضّح الهدف من تأليف الكتاب، وهو خدمة اللغة العربية وقواعدها.

المدخل:

يذكر الدكتور عبد الستار الجواري أنّ هذا الكتاب كان تعاونا بين طلّاب دار المعلمين العالية وبين الدكتور الجواري، خلال عدة أعوام من البحث في كلية التربية في جامعة بغداد سنة 1947-1948م، ويحدّد سبب تأليف هذا الكتاب هو صعوبة الفهم لدى الطلاب حينما كان برنامج التدريس معتمدا شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

يقول: " وقد كنت أشعر أنّ في مادّة النحو، في أسلوبها الذي اشتملت عليه الكتب القديمة، شيئا من العسر تنبو عنه أذهان الدارسين... الذين لم يلمّوا بطرائق الأقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من المادة اللغوية"[4].

([1]) **نحو التيسير، ص 3.**

([2]) **المرجع نفسه، ص 3.**

([3]) **المرجع نفسه، والصفحة نفسها.**

([4]) **نحو التيسير، ص 5.**

اقترح الجواري مجموعة من الحلول التي تساعد على تخفيف هذا العسر في النحو العربي، أهمها:

1- أن تتوافر للدارس قناعته، فكان عملي حول تعليل قواعد النحو وأحكامه فلقيت تجاوبا منهم فأخذت تنشأ في الأذهان وتلتمس سبيلا للظهور حتى تثبيت معالمها، ومما يؤثر عن علماء العربية القدامى قولهم: إن علوم العربية مها ما نضج واحترق فهو النحو، أما الذي نضج ولم يحترق هو علم الرواية، أما الذي ينضج ولم يحترق هو علم البلاغة، ونتساءل عن كيف يعالج هذا العلم الذي نضج واحترق؟ أيقذف به ويلفظ؟ أم يتجرع بلا استساغة ولا مذاق؟

يقول: " لا هذا ولا ذاك على كلّ حال وإنما ينبغي أن يكون عمل الدارسين والباحثين العودة به إلى سابق طبيعته ، واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه "[1].

الباب الأوّل

الفصل الأول: تيسير النحو.

يؤكّد الدكتور الجواري على الصعوبة التي تعتري النحو العربي، وهذا ما نفّر المتعلمين منه، وفاقم تعليمه للناشئة؛ لأنّ دراسة النحو لا تتجاوز أن تكون حفظا واستظهارا وتقليدا للقدامى.

لا يكتفي الجواري بالكشف عن الداء بل يقوم بتشخيص المرض وتقديم العلاج المناسب، حيث يرى أنّ السبيل القويم إلى تيسر النحو العربي هو " أن يدرس في صورته الأولى دراسة واعية عميقة ، لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها "[2].

وقد دعا إلى اعتماد القرآن الكريم على رأس الشواهد، وسمّاه (نحو القرآن)، وجعله النهر الخالد. فكانت" لغة القرآن وأسلوب القرآن أمثل صورة من صور التعبير العربي"[3]. فهو يدعو

([1]) الجواري، نحو التيسير، ص 7.

([2]) نحو التيسير، ص 11.

([3]) المرجع نفسه، ص 12.

لمن يتصدى لنحو العربية أن يلوذ بأسلوب القرآن وتركيبه، حتى لا يشتطّ ولا يبتعد عن الصواب.

وفي آخر هذا الفصل يتطرّق لموضوع التيسير مفهوماً ؛ ويرى أنّ الكثرة الغالبة تفهم التيسير على أنه التسهيل والاختصار، وتذليل الصعب من مباحث النحو، و" وهذا في الحق جزء من التيسير وجانبٌ من جوانبه"[1]. الجانب الأهم في التيسير هو اختيار المنهج الحقيقي لتسهيل النحو للدارسين، حتى لا تبقى مادة النحو مادة غريبة لا تسيغها الأفكار، كما يجتهد في إبعاد الفكرة التي ترى تعليم النحو محض تلقين وإلقاء، وإنما هو الفهم العميق لموضوع النحو، وإدراك الغرض من النحو وتعليمه.

الفصل الثاني: معنى النحو.

أراد الجواري في هذا الفصل أن يكشف عن معنى النحو، ولذلك يعرض مجموعة من التعريفات لعلماء النحو القدامى؛ منهم الأشموني الذي يجعل النحو ذلك العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، ويورد قول ابن عصفور للدلالة على أنّ النحو يختلف عن الصرف ، وكان يقصد بالنحو عند القدامى بـ (علم العربية) الذي يعرف به وجهة كلام العرب.

ثمّ يتطرّق الجواري إلى خطورة انتقال مفهم النحو إلى الإعراب والبناء؛ ذلك المفهوم الضيّق الذي يُبحثُ فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء[2].

ويستفسر الدكتور الجواري : كيف تحوّل النحو من معناه عند القدماء إلى هذا المعنى المحدود عند المتأخرين؟ ومتى كان ذلك؟ وما أسبابه؟

وإجابة الجواري عن هذه الأسئلة كانت موزّعة بين البدايات الأولى للنحو العربي، وأسباب نشأته، وتفشي اللحن وسط المجتمع العربي، ولذلك كان وضع قواعد النحو ضرورياً، يقول: " وتقنين اللغة ووضع قواعدها أو نحوها أمر طبيعي، لابدّ أن يكون عندما يبلغ المجتمع مبلغا

([1]) الجواري، نحو التيسير، ص 15.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص 16، 17.

من التطوّر يلزمه أن يجعل اللغة في موضعها من الحياة أداة للتفكير والتعبير والتواصل الفكري والشعوري... على أنّ قواعد اللغة أو نحوها هو في الحقيقة قواعد التعبير بها"[1].

ويختتم هذا الفصل بسؤال وجيه: كيف يُفهمُ النحوُ؟

ويجيب عن استفساره بتحديد مواضع الانحراف التي أصابت النحو، وأبعدته عن معناه ووظيفته، ثمّ يقترح بعض الحلول المقبولة، منها: الفهم الواعي للنحو، ورسم السبيل الذي يحقق بلوغ الغرض، وبذل الجهد المشترك لفهم علم النحو؛ إذ يرى أنّ الجهد الحقيقي في العصر الحديث ما قام به الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه " إحياء النحو"[2].

الفصل الثالث: النحو والإعراب.

النحو في مفهومه العام جاء لتقويم الألسنة وصونها عن الخطأ، واللحن الذي وصل إلى النصّ القرآني هو السبب المباشر لتأسيس قواعد النحو العربي، وكانت البداية بنقط الإعراب. ولذلك يفرد الجواري عنواناً : الإعراب ظاهرة لغوية.[3]

يناقش الرأي القائل بأنّ الإعراب ظاهرة لغوية تعرفها جميع اللغات منذ القديم، وأنّ ظاهرة الإعراب مظهر من مظاهر البدائية في اللغات، تحاول الشعوب والأمم أن تتخلّى عنها كلّما تدرّجت في مراقي التطوّر .

الدكتور الجواري لا يقرّ بمضمون هذا الرأي؛ لأنه بعيدٌ عن الواقع من جانب وأنه يفتقر إلى إمكانية تطبيقه، خاصّة على لغة كاللغة العربية، فهي لغة موغلة في القدم وتشهد نضجا حضاريا على مرّ العصور[4].

يبحث الجواري في معنى الإعراب ووظيفته؛ لأنّ الإعراب في أصله يعني الإيضاح والبيان كما يقول ابن جنّي هو" الإبانة عن المعاني بالألفاظ"، وهو " مصدر أعربت عن الشيء : إذا أوضحت عنه" . ولكي يؤكّد على هذه الأهمية لوظيفة الإعراب يتناول الجدل

([1]) نحو التيسير، ص 20.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص 22-24.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص 25.

([4]) ينظر: المرجع نفسه، ص 26.

بين سيبويه ومحمد بن المستنير قطرب، فهذا الأخير يذهب إلى أنّ الإعراب عملٌ لفظيٌ محض، يقصد به تحريك أواخر الكلم للتخلّص من إسكان الأواخر، ولمراعاة الانسجام بين الأصوات .

موقف قطرب من وظيفة الإعراب لا تتوافق ورأي الأكثرية من اللغويين والنحاة . يورد الجواري كلام قطرب من خلال ما أورده السيوطي : " إنما أعربت العربُ كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج . فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك جُعل التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن ولم يجعلوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يُبطئون في كثرة الحروف المتحركة..."[1].

وينتقل الجواري إلى العصر الحديث ويود آراء بعض العلماء الذين تبنّوا موقف قطرب في رفضه لدلالة الإعراب على المعاني، على رأس هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس. يقول: " إنّ هذه الحركات –حركات الإعراب– لا مدلول لها ولا معنى، وإنما اجتلبت لتسهيل النطق وللتخلّص من الإسكان"[2].

ويوضح إبراهيم أنيس رأيه بقوله: " إنّ الذي يتحكّم في حركات الأواخر هو الانسجام بين الأصوات، والتناسب بين الحركات ". ويأتي بالأمثلة من الشعر العربي القديم ليؤكّد على صحّة كلامه في تناسب الحروف، والانسجام بين الأصوات[3].

ومجمل ما ينتهي إليه مذهب قطرب والدكتور إبراهيم أنيس هو التشكيك في قواعد الإعراب، وفي معاني الإعراب التي نصّت عليها كتبُ النحو قديماً وحديثاً.

([1]) يراجع: السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، دار المعرفة، بيروت، لبنان(د.ط)، 13/1–18، وص 20.

([2]) من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6 ، 1978م، ص 142.

([3]) ينظر: نحو التيسير، ص 34، 35.

الفصل الرابع: العامل:

لا أظنّ أنّ هناك نظرية في علم ما جرت على تخصصها التعقيدات كنظرية العامل في النحو العربي، عرّفوه وقسّموه ووضعوا له ضوابط، أما حدوده فمتباينة الألفاظ متفقة المضمون، عرفه الرماني ت(384هـ) بأنَّه (موجب التغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعاني)[1].

وعرّفه الجرجاني بقوله:(ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص)[2].

العامل اللفظي والعامل المعنوي[3]:

ويقسمون العامل قسمين: عاملٌ لفظيٌ وعاملٌ معنويٌ ، أولهما: يعمل بلفظ مذكور وإن لم يكن موجوداً قُدّر، وهذه الألفاظ العاملة – عندهم – تقع في أقسام الفعل والاسم والحرف، وثانيهما: يعمل معنى وليس بلفظ في الكلام وهو على قسمين: أحدهما عامل الرفع في المبتدأ وهو الابتداء، والآخر عامل الرفع في الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم عند البصريين ولتجرّده عن الناصب والجازم عند الكوفيين[4].

وبمرور الزمن وتقادم العهد على البحث النحوي وضع النحاة للعاملين اللفظي والمعنوي أُسساً وقواعد وجعلوا العوامل متباينة قوة وضعفاً ،وللعامل مزايا تفرض على المتكلم ضوابط يجب أنْ يأخذ بها ولا يخرج عليها.

ولشغفهم بالعوامل ألّف أبو علي الفارسي ت(377هـ) كتاب (العوامل) وألّف عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ)(العوامل المائة) ومن هذا العنوان الأخير يظهر جلياً أنَّ

([1]) الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)، الحدود في النحو: ضمن رسالتان في اللغة ، تحقيق وشرح الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، دار الجمهورية ، بغداد ، 1969م، ص 39.

([2]) الجرجاني السيد الشريف علي بن محمد، التعريفات، دار الإيمان للطبع، الإسكندرية، مصر، 2004مـ ص 150.

([3]) ينظر: الجواري أحمد عبد الستار، نحو التيسير، ص 41-43.

([4]) ينظر: الأنباري كمال الدين أبو البركات (ت 577هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1961م . 2/550-554 .

العوامل وصلت عندهم إلى مئة عامل، ثم أخذت هذه النظرية توجهه أكثر فأكثر كلما تقدم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنه علة حقيقة تؤثر وتوجد وتمنع[1].

ظهرت أول انتفاضة نحوية في القرن السادس الهجري تدعو إلى ترك العامل النحوي وسلطته على الألسن العربية على يد فتى الأندلس ابن مضاء القرطبي ت(592هـ) بكتابه المشهور (الرد على النحاة) . و" عمدة كلامه في هذه المسألة أنّ الأصوات من فعل الله ، وأنّ المتكلّم – الإنسان–لا يملك من أنرها شيئاً، فهي موجودة مثل وجوده، مخلوقة مثل خلقه. ويقول: (إنّ الفاعل– يريد به العامل– عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع ، كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلّا الله عند أهل الحقّ..."[2].

الموقف من نظرية العامل:

موقف الدكتور الجواري هو ذاته موقف أستاذه إبراهيم مصطفى. فالجواري يرى أنّ العامل في الإعراب هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته، ويدعو صراحة إلى إلغاء نظرية العامل[3].

يشير الجواري إلى بعض العلماء الذين رفضوا نظرية العامل. ولعلّ أوّل من دعا إلى ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، أمّا الدكتور شوقي ضيف فقد توسّع في الدعوة إلى التخلّص أو التخفيف من العامل، وذلك في مقدّمة تحقيقه لكتاب(الردّ على النحاة) لابن مضاء القرطبي.

وبعد الشرح والتعليل في المشكلات التي تسبّب فيها العامل يمسك الدكتور الجواري العصا من وسطها، حيث يجعل للعامل أثره الإيجابي في الإعراب ما لم ينحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية، وما لم يشتغل النحاة بالتعليل المنطقي المجرّد الذي لا يرتبط بواقع اللغة[4] .

([1]) ينظر: السامرائي فاضل صالح، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، دار النذير للطباعة، بغداد، العراق، 1971م ، ص 63.

([2]) ينظر: الجواري، نحو التيسير، ص 41.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص46،47.

([4]) ينظر: نحو التيسير، ص 49.

انتقادات كثيرة وجّهها الدكتور الجواري للمنهج في دراسة النحو أو البحث في قضاياه ومسائله، ويمكن تلخيص هذا النقد كما يلي[1]:

1-انصراف النحو إلى الإعراب أدى إلى الانحراف عن المعنى الحقيقي للنحو وعن وظيفته الأصلية.

2-الأمثلة المصنوعة والشواهد الشاذة: كثير من الأمثلة لم تجر على ألسنة العرب، وإنما صنع النحاة هذه الأمثلة ليوضحوا قواعد معينة، ويمثل لذلك بباب الاشتغال. ويدعو الجواري إلى نبذ الشواهد المجهولة النسب لأنها مصنوعة ، ولا تُلائم معاني اللغة.

3-الاعتماد على الاستشهاد بالشعر: في نظره أنّ النحاة فتنوا بالشاهد الشعري، وجعلوه السند الأول لقواعد النحو، وغفل النحاة عن أنّ أسلوب الشعر تتحكم فيه الأوزان والقوافي، فتخضعه إلى ضرورات قد تخرجه عن المألوف في كلام العرب. ولعلّ من أوضح الأمثلة " إعادة الضمير على الاسم الظاهر متقدّما ومتأخراً... ونضرب لذلك مثالاً بكلامهم في عود الضمير على المتأخّر لفظا أو رتبة، واستشهادهم بقول حسان بن ثابت:

ولو أنّ مجدا أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقال الاخر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وسوء فعل كما يُجزى سنمّار

واضحٌ أنّ الذي قضى بهذا الاضطراب في الأسلوب هو الضرورة الشعرية: ضرورة الوزن والقافية . ولو أنّ الكلام كان نثرا لقال القائل مثلاً: جزى أبا الغيلان بنوه عن كبر.. إلخ أو لقال: جزى بنو أبي الغيلان أباهم، ونو ذلك"[2].

يحاول الجواري أن يخفّف من نظرة النحاة إلى الشعراء نظرة الرهبة والتقديس، وأنّ الشعراء يصدر عنهم الخطأ، ولذلك لا يمكن الاعتماد على أشعارهم جميعها في

([1]) ينظر: نحو التيسير ، ص 50- 65.

([2]) المرجع نفسه، ص 53، 54.

استنباط قواعد النحو. ويرى الجواري أنّ الأولى بالاستشهاد هو القرآن الكريم، وهو قمّة البلاغة وذروة الفصاحة[1].

4-تبويب غير موفّق: من أهمّ الملاحظات على منهج الدراسة النحوية سوء التبويب الذي عمل على تشتيت الأذهان وبعثرة الأفكار، ويعطي مثالا لذلك وهو " الأفعال"؛ إذ تشتت دراسة الفعل بين علم الصرف الذي تناول الفعل من ناحية البناء والتغيير الذي يلحقه، وبين النحو الذي يدرس إعراب الفعل، وما يطرأ عليه من تغيير في آخره.

5-التفريق حيث ينبغي التجميع: من النقد المنهجي الذي يلاحظ على الدرس النحوي تفريق الموضوع الواحد على أبواب مختلفة، مثال ذلك أنّ الفعل يُدرس من حيث إعرابُه وبناؤه في موضعين: الأول باب المعرب والمبني، والباب الثاني أثره في الأسماء وعمله فيها. و"بين هذين مسافة شاسعة يكاد الدارس ينسى ما تلقاه فيها، وتمّحي من ذهنه الصورة الأولى"[2].

6-تقليد طريقة الخليل: لا يغمط الدكتور الجواري حقّ الخليل بن أحمد الفراهيدي في علمه وإبداعه وسبقه لغيره في علوم اللغة، غير أنه يعيب على الذين قلّدوه واقتفوا أثره. يقول: " ويبدو أنّ النحاة قد بهرهم هذا الأسلوب في التأليف وفي وضع علوم اللغة، وهو باهر حقا، فلم يملكوا إلّا أن يقلّدوه ويقتفوا سبيله، فجمعوا كلّ ما يمكن أن ينطق به المتكلّم بالعربية... حتى إذا جاءوا إلى المرحلة التالية مرحلة إثبات المستعمل واستبعاد المهمل ضلّوا وتخبّطوا ..."[3].

7-اتّباع طريقة الفقهاء: من الملاحظات التي تمسّ المنهج في الدرس النحوي تأثّر النحو والنحاة بالفقه والفقهاء في اصطناع الاصطلاحات الفقهية والأصولية كالقياس والإجماع.

([1]) ينظر: الجواري، نحو التيسير، ص 54.

([2]) المرجع نفسه، ص 56.

([3]) المرجع نفسه، ص 57.

8- تجاهل طبيعة البحث النحوي: علوم اللغة وخاصة البحث النحوي يقوم على الاستنباط الاستقرائي، وهذا بدوره يقوم على الملاحظة واستخلاص النتائج، ولا سبيل إلى فرض الفروض وتصوّر النظريات وتطبيقها ثمّ تطبيقها.

الجواري يقارب اللغة وعلومها والبحث في مسائلها إلى العلوم التجريبية : كالطبيعة والكيمياء وعلم الحيوان، يقول: " ومعلوم أنّ حقائق هذه العلوم لا يمكن الوصول إليها إلّا بالاختبار والمشاهدة، وتجميع الحقائق الأولية ، ثم تستنبط النتائج بعد ذلك استقراء ملموسا محسوسا، ولا سبيل إلى فرض النتائج..."[1].

ويقوم الدكتور الجواري بتصحيح هذا المنهج بأن اقترح أن يُدرس منهج البحث النحوي دراسة عميقة تستغرق أجزاءه، وتردّ كلا منها إلى أصوله، ثمّ يعرض المنهج على معايير البحث العلمي الحديث. كما يقترح أن يُعتمد نص القرآن الكريم الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)، أسلوبٌ حاشا أن يخضع للضرورة، ولا تكلّف فيه ولا وعورة.

فهذا كله يساعد على استخلاص قواعد نحوية صحيحة، تنفي عنه الشوائب والدخائل التي أورثه إياها الخطأ المنهجي[2].

([1]) نحو التيسير، ص 64.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص 65.

الباب الثاني

الفصل الأول: أحوال الإعراب.

الفصل الثاني: الرفع.

الفصل الثالث: النصب.

الفصل الخامس: الخفض.

الفصل السادس: الإعراب والبناء.

الفصل السابع: علامات الإعراب.

الفصل الثامن: الصرف والمنع من الصرف.

الفصل التاسع: دراسة الجملة.

يتناول الدكتور الجواري في فصول هذا الباب كلّ ما يتعلّق بالإعراب: مفهوم الإعراب ووظيفته، وأحوال الإعراب ومراتبه، وعلامات الإعراب من رفع ونصب وخفض وجزم، كما أنه تطرّق للإعراب والبناء ، واختتم فصول الباب بدراسة الجملة تركيبا وتأليفا، والحبر والإنشاء في الجملة.

فالإعراب يبيّن المعاني التركيبية للكلمات كما يبين الإنسان ويعرب عما في نفسه ، وهذا ما يناسب التعريف اللفظي للإعراب، إمّا على أنه معنوي فيناسبه التغيير، وإنّ اختيار علماء العربية هذا المصطلح لهذه الظاهرة اللغوية له دلالة واضحة على إيمانهم بفائدة الإعراب النحوي في توضيح المعاني ، وإزالة اللبس ودفع الإبهام.

ويقسّم الكلم إلى : أسماء، وأفعال، وحروف. والإعراب أصلٌ في الأسماء؛ لأنها تستحقه من دون غيرها من أقسام الكلم، وأما الأفعال، فهي فرع ويطرأ عليها في أحوال بعينها، أحوالُ تتضح فيها قرابتها للأسماء، وأمّا الحروف فليس لها من ذلك نصيب، ولذلك لازمت حالة واحدة[1].

علامات الإعراب :

([1]) ينظر:الجواري، نحو التيسر ، ص 68.

استعمل العرب للدلالة على المعاني نوعين من العلامات الإعرابية :

أ. علامات أصلية :

وهي الحركات الثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، ثم السكون ، وقد اصطلح البصريون على تسمية أنواع الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم، وعلى تسمية أنواع البناء بالضم والفتح والكسر والسكون أو الوقف، وذلك للفرق بين العلامات الإعرابية المتغيرة والبنائية الثابتة[1].

أمّا الكوفيون فلم يلتزموا بهذه التفرقة وأطلقوا ألقاب الإعراب على البناء وبالعكس. فالرفع والنصب للأسماء والأفعال، والجرّ خاصة بالأسماء، والجزمُ خاصٌّ بالأفعال .

ب- علامات فرعية: وهي الواو والألف للرفع، والألف والياء للنصب، والياء والفتحة للخفض أو الجرّ، والسكون وحذف الحرف المعتلّ وحذف النون للجزم[2].

ويدخل الدكتور الجواري في التفاصيل، فيتطرّق لكلّ فصل.

<u>الفصل الثاني: الرفع:</u>

الرفع عندهم هو (عَلَمُ الفاعلية) تنقصه الدقّة، لأنه لا يصدق على حقيقة الرّفع كلها، إذ إنّ من الأسماء ما يرفع دون أن يكون فيه معنى الفاعلية، نحو: أنّ خبر المبتدأ مثلا وخبر إنَّ لا يمكن أن يدخلا في باب معنى الفاعلية بحال من الأحوال، فليس قائم في قولنا: زيدٌ قائم، وإنَّ زيداً قائم من الفاعلية بشيء، فمذهب الكوفيين في نصب خبر كان وأخواتها وينصب إنَّ، فقد ذهب الكوفة في نصب خبر كان ليكون سهل الفهم فزعموا أنه منصوب على الحال واعتبروا الأفعال الناقصة أفعالا تامة.

ومعنى الفاعلية في حقيقته لا يكون إلا في الأسماء التي تسند إليها أفعال دالة على أحداث مادية في الغالب، مثل:(خرج زيدٌ وكتب محمدٌ)، أما قولنا(فرح عليٌ، وكرم أصلُه) فليس هذا من معنى الفاعلية. وقد " يكون أدنى إلى الصواب ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذا الباب، إذ يذهب إلى أنّ الضمّة علم الإسناد. ولولا أنه اقتصر على

---

(1) ينظر : سيبويه، الكتاب : 1 / 4 .

([2]) ينظر: نحو التيسير، ص 70.

الضمة، وهي حقا علامة الرفع الأصلية، لجاء مذهبه مطابقا لحقيقة الحال في الرفع، ولكنه أغفل العلامات الفرعية، كالواو والألف، فكان ذلك ثغرة في مقالته "[1].

وينتقل الجواري إلى باب الإسناد، فيجعل الإسناد أبسط صورة من صور الكلام ، وله طرفان: الوصف أو المسند، والموصوف أو المسند إليه. ونجد طرفي الإسناد في الجملة الاسمية(المبتدأ والخبر: زيدٌ قائمٌ)، وفي الجملة الفعلية(الفعل والفاعل: يقوم زيدٌ)، وهكذا " تصدق القاعدة أنّ الرفع للإسناد"[2].

الفصل الثالث: النصب:

النصب: هو المرتبة الثانية من مراتب الإعراب، أو هو المرتبة الوسطى فيه، وعلامتها الفتحة، وهي أحفّ الحركات، لذلك كثر وجودها في آخر الألفاظ المعربة على وجه الخصوص. وقد ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنّ الفتحة ليست بحركة إعراب، ولا علَماً لمعنى من معانيه، وإنما تلجأ إليها العربية حيث لا حاجة إلى ضمّ ولا إلى كسر.

أهو علم المفعولية؟:

ذهب النحاة القدامى في النصب عموما إلى أنه علم المفعولية، فإن المفعولية في الواقع يختلف عنه في صدقه على المنصوبات اختلافا كبيرا، فهي مجموعة الأسماء المنصوبة المتأثرة بالفعل.

يدخل النصب الفعل المضارع وبعض الأسماء، وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّه علم المفعولية، وحاولوا ردّ كل الأسماء المنصوبة إلى هذا المعنى[(3)]، ولم يتعدّ إبراهيم مصطفى

([1]) الجواري، نحو التيسير، ص 74.

([2]) المرجع نفسه، ص 75.

(3) حرص النحاة البصريون على ذلك؛ حتّى أنّهم أوّلوا مالا يتفق مع قاعدتهم، فالمصدر المؤكّد لفعله أو المصدر المبيّن لنوع فعله سُمّي مفعولاً مطلقًا، وسُمّي الظرف مفعولاً فيه، وسُمّي الاسم الذي يبين سبب الفعل مفعولاً له، وسُمّي المصاحب للفعل مفعولاً معه، وعدّوا الحال والتمييز والمستثنى ملحقه بالمفاعيل. ينظر: الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة 1403هـ – 1983م.، **ج1، ص44، وص197، وص 367-369، وينظر:**

بهذه الفكرة، حينما رأى أن الفتحة لا تدلّ على معنى، وإنما هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب[1]، فاستبعد بذلك المنصوبات، مخالفًا رأي أكثر الدارسين[2]. في حين يرى مهدي المخزومي أنّ الفتحة علمٌ على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة ولا تحمل أيّ معنى إعرابيّ في بعض المنصوبات: كالمنادى، ولكن تؤدى منصوبات أخرى وظيفة إعرابيّة أثناء الجملة: كالمفعولات والحال مثلاً[3].

النصب هو المرتبة الوسطى:النصب هو المرتبة الوسطى في الإعراب وأنه حالة الإعراب التي ينطوي فيها أكثر من معنى واحد. والدكتور الجواري يخالف أستاذه إبراهيم مصطفى في أنّ علامة النصب ليست بذات معنى، ولا دلالة لها[4].

معاني النصب:هي أدنى من الرفع وأعلى من الخفض أو الجزم، وأنها تلتقي في ثلاثة معان هي:

1-معنى المفعولية: ويكون الاسم نتيجة ناشئة من الإسناد.

2-الوصف أو البيان أو التوكيد: ويظهر في المصدر الذي يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده أو زمانه أو مكانه أو سببه.

3-وقوع الاسم في مكان يستحق به الرفع لو انفرد بالإسناد، فهو معنى سلبي إذا صح هذا التعبير. ومن هذا المعنى السلبي أن يقع الاسم في موقع التبعية الناقصة لاسم مخفوض كحال المجرور في نحو قولنا(مررتُ به جالساً).

وربما هذا المعنى السلبي هو الذي أوحى إلى إبراهيم مصطفى من " أنّ الفتحة حركة لا معنى لها، أو أنها ليست علما على معنى بعينه كالضمة والكسرة"[5].

ج2، ص118.

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو(مر.س)، ص53.

(2) منهم عباس حسن في كتابه:النحو الوافي ، ج1، ص103.

(3) المخزومي مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه(مر.س)، ص81-99، وينظر كتابه: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ص70-71.

([4]) ينظر: الجواري، نحو التيسير، ص 87.

([5]) المرجع نفسه، ص 89.

الفصل الرابع: الجزم:

يعرّف الجواري الجزم لغة: يعني القطع؛ قطع الحرف أو الحركة من آخر الفعل.

واصطلاحاً: قطع الحركة يسلم إلى السكون، والسكون أولى بأن يكون حالة بناء (البناء أصلٌ في الأفعال).

يقابل الجزم الجرّ من حيث اختصاصه بالأفعال، فلا يدخل إلاّ على الفعل المضارع، ويعدد القائلون به علاماته ومواضعه[1].

ويسمّى أحمد عبد الستار الجواري هذه الحالة بحالة إعراب سلبيّة[2]، لأنها تسلب من الفعلِ المضارعةَ، وتحدّد زمنه كالماضي والأمر، إضافة إلى جانب آخر، وذلك «إذا سلب الفعل المضارع دلالته التامة على معناه، وأصبح غير محتمل الوقوع بحكم تعلّقه بفعل غير واقع»[3].

ولا يرى مهدي المخزومي مسوغًا للقول بجزم المضارع[4]، وليست العلامة الإعرابية في آخر علامة جزم عنده، وإنما هي لتمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه، ولذلك «فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بلم أو لمّا، وسكن آخره»[5].

ويرى أنّ السكون في الواقع ليس علامة إعراب، وإنما هو انعدام تلك العلامة وتجرّد منها، وهو لذلك أولى بالبناء[6].

ثمّ يبحث في الأدوات التي يجزم بعدها الفعل المضارع، وهي: (لم، لمّا)، ولا الناهية، ولام الأمر. كما أنّ الجزم يكون حاضرا في أسلوب الشرط ؛ وممّا يؤكّد ذلك ويوضحه أنّ الشرط إن كان ماضياً جاز في جزائه أو جوابه الرفع إن كان مضارعاً، نحو قول زهير:

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص ص103-105.

(2) الجواري، نحو التيسير، ص95.

(3) المرجع نفسه، ص95.

(4) المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه(مر.س)، ص133-134.

(5) المرجع نفسه، ص133-134.

([6]) ينظر: نحو التيسير، ص 92.

وإن أتاه خليلٌ يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرمُ.

ولعلّ السبب في ذلك أنّ فعل الشرط الماضي قد أخبر بحدوثه ووقوعه قبل زمن التكلّم، فهو محقّق الوقوع أو بمنزلة المحقق.

الفصل الخامس: الخفض:

(الخفض): هذه التسمية خاصة بنحاة الكوفة أمّا البصريون فيقولون (الجرّ)، ولعلّ الكوفيين أكثر توفيقا من التسمية، وأقرب إلى الصواب؛ لأنّ قولهم الخفض في هذه الحالة إنما يقابلون به الرّفع.

يختصّ الجرّ بالأسماء دون الأفعال، ويسمّى "الخفض"[1]، ويكون في موضعين: في الإضافة، وفي الجر بحرف الجرّ. وهو علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة[2].

هذا ما قرّره النحاة، إلاّ أنّ مهدي المخزومي يخالفهم، فيقصر الكسرة وهي علامة الجر على الإضافة فقط، في حين يرى أنّ الجرّ بحرف الجر داخل ضمن الإضافة، ويسميّها الإضافة غير المباشرة التي تتحقّق بتوسط إحدى أدوات الإضافة المعروفة بحروف الخفض[3].

ويرى الجواري أنّ الجرّ هو أدنى مراتب الإعراب، وهو علَمُ الإضافة .

أهو حقا علم الإضافة؟:

---

(1) هذه التسمية تسمية كوفيّة تقابل الجرّ عند البصريين، ينظر: الفراء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمّد على النجّار وآخرين،(بيروت: عالم الكتب، 1983)، 115/3. وينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ص376. ومن الدارسين الذين ذكروا هذه التسمية مهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ص68-69.

(2) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص103، وانظر: مصطفى، إحياء النحو، ص ص72-77.

(3) ينظر: المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ص76-80، وانظر كتابه: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ص68-70.

سؤال وجيه يطرحه الجواري ، ويرى أنّ الإضافة تكون في الاسم المجرور وتبقى حروف الجرّ أو الخفض هي حروف إضافة، وليس " الجرّ أو الخفض علم الإضافة فحسب، وإنما علم لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع ترددا في الكلام من الإضافة، وهي حالة الجرّ بالحروف. وحالة الخفض كما قلنا أدنى أحوال الإعراب وأخفض مراتبه؛ لأنّ الاسم فيها يكون في أدنى منزلة من الكلام"[1].

الفصل السادس: الإعراب والبناء

أولًا: البناء وسببه

تعريفه:

البناء لغة: وضع شيء على شيء على صفة يُرَاد بها الثبوت.

وفي اصطلاح النحويين: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، وليس حكاية أو اتباعًا أو نقلًا، أو تخلصًا من سكونين.

ويرى الجواري أنّ البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لا تختلف ولا تتحول ولا تتبدّل[2].

والمبني:

هو ما لا يتغير شكل آخره، ولو اختلفت العوامل الداخلة عليه، أو هو ما لا يتغير شكل آخره مهما تغيَّر موقعه في الكلام، فالهمزة في هؤلاء مكسورة دائمًا، ولو اختلفت العوامل، مثل: جاء هؤلاءِ، ورأيت هؤلاءِ، ومررت بهؤلاءِ.

المبني من الكلمات

أولاً: البناء في الأفعال

- البناء في الفعل الماضي: وله أحوال:

([1]) نحو التيسير، ص 97.

([2]) ينظر: نحو التيسير، ص 102.

1- البناء على الفتح: في حالة الطبيعة الغالبة، والفتح كما يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى أخفّ الحركات وأيسرها على النطق

إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل بآخره شيء، مثل: (فتح)، فإذا وصلنا به واو الجماعة حلّت الضمّة المناسبة للواو محلّ الفتحة.

2- البناء على السكون:

يُبْنَى على السكون إذا اتّصل به ضمير رفع متحرك، نحو تاء الفاعل، مثل: (كتبتُ ، وكتبتَ، وكتبت، وكتبتن. كلّ هذا يكون بسبب لفظي محض[1].41

3- البناء على الضم:

يُبْنَى الفعل الماضي على الضم إذا اتصلت به: واو الجماعة، مثل: الجنود خرجُوا للجهاد، وضربُوا رؤوس الأعداء، فـ: (فخرجُوا، وضربُوا) كل منهما يُعْرَب فعلًا ماضيًا مبنيًّا على الضم، لاتصاله بواو الجماعة، أو مبنيًّا على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة؛ لأن الواو لا يناسبها إلا ضم ما قبلها.

4- البناء على الفتح المقدَّر:

يبنى الفعل الماضي على الفتح المقدَّر، إذا كان معتل الآخر بالألف.

ثانياً: فعل الأمر:

وله أربعة أحوال، تفصيلها كالآتي:

1- البناء على السكون:

يُبْنَى على السكون في الحالين الآتيين:

أ- إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل بآخره شيء، مثل: «اكتبْ».

ب- إذا اتصلت به نون النسوة.

2- البناء على حذف النون:

([1]) **ينظر: نحو التيسير، ص 104.**

يُبْنَى فعل الأمر على حذف النون في الحالات الآتية: إذا اتصلت به: واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة.

3- البناء على حذف حرف العلة من آخره.

ثالثاً: الفعل المضارع:

ويُبنى على النحو التالي:

1- البناء على الفتح:

إذا اتصل الفعل المضارع اتصالًا مباشرًا بإحدى نوني التوكيد – الثقيلة، أو الخفيفة – فإنه يُبْنَى على الفتح، والاتصال المباشر ضابطه أن يكون مبنى الفعل مسندًا إلى الواحد لا إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وإلا كان معربًا.

2- البناء على السكون:

يُبْنَى الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به (نون النسوة).

رابعاً: بناء الاسم:

البناء في الأسماء فرعٌ ضئيل كما يقول الجواري. وهذا ما يراه النحاة القدامى ، فقالوا: الاسم يبنى إذا أشبه الحرف[1].

والحروف كلها مبنية «وهذا ما عليه الإجماع؛ إذ ليس فيه ما يقتضي الإعراب؛ لأنه لا يَعْتَوِرُهُ من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب» لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في غيره، بعد وضعه في جملة.

وقسم العلماء الاسم المشبه بالحرف أقساما أربعة[2]:

الأوّل: ما سموه بالشبه الوضعي: أن تكون هيئة الاسم كهيئة الحرف من حيث كونه على حرف هجائي واحد أو حرفين، مصل: تاء الفاعل، و(نا) ضمير المتكلّمين.

والثاني: الشبه المعنوي: أن يكون لاسم دالاً على معنى من حقه أن يؤدى بحرف من حروف المعاني (كالاستفهام، والاشارة، والشرط، والموصولية).

([1]) **ينظر: المرجع نفسه، ص 107.**

([2]) **ينظر: المرجع نفسه، ص 107.**

والثالث: أن ينوب الاسم عن الفعل.

الرابع: أن يكون مفتقراً إلى غيره في أداء المعنى.

الفصل السابع: علامات الإعراب:

علامة الإعراب نوعان هما:

الأول أصلي: وهو الحركة التي تلحق آخر الكلمة دلالة على موقعها من الكلام، وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر أو الخفض والسكون للجزم.

الثاني فرعي: وهو ينقسم إلى قسمين:

حروف تنوب عن الحركات.

حركات تنوب عن حركات.

الإعراب بالحرف:

الحروف: فهي الواو التي تنوب عن الضمة في ما يعرف بالأسماء الخمسة أو الستة نحو: هذا أبوك، والجمع المذكر السالم نحو: هؤلاء مخلصون.

النون: هي الأفعال الخمسة نحو: يكتبون ويرمون والألف التي تنوب عن الضمة في المتن نحو: هذان رجلان.

الألف: التي تنوب عن الفتحة في الأسماء الخمسة نحو: رأيت أخاك، والياء التي تنوب عن الفتحة في المتن نحو: رأيت رجلين، وفي جمع المذكر السالم نحو: أحب العاملين، أما الحركات فإن الفتحة تنوب عن الكسرة في خفض طائفة من الأسماء الممنوعة من الصرف، والكسرة تنوب عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم نحو: ناديت الطالبات[1].

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

([1]) **ينظر: نحو التيسير، ص 112.**

يختلف الإعراب ما بين المثنى وجمع المذكر السالم عن الأسماء الخمسة؛ لأن التثنية والجمع على هذه الطريقة إنما هي قياس يكون بإلحاق حرفين آخر الاسم، و" هذان الحرفان يكونان في حالة الرفع غيرهما في حالتي النصب والخفض"[1].

يحاول الجواري أن يقارن هذه الظاهرة في اللغة العربية بظاهرة أخرى في اللغة الفرنسية والانجليزية.

يبيّن الجواري علامات التثنية (الألف والنون والياء المفتوح ما قبلها والنون)، وعلامة الجمع المذكر السالم(الواو والنون والياء المكسور ما قبلها والنون للجمع المذكر السالم)[2].

الفصل الثامن: الصرف والمنع من الصرف:

ينقسم الاسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

اسم متمكن من الاسمية أمكن فيها وهو المعرب.

اسم غير متمكن من الاسمية لأنه أشبه بحرف وهو الاسم المبني.

اسم متمكن من الاسمية غير أمكن منها فيفقد بعض خصائص الاسمية هي (الجر أو الخفض).

علامات الاسم:

الجرّ بالكسرة والتنوين والنداء و(ال التعريف) والمنع من الصرف، ولا تكون إلا مع التعريف حسب رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وأنّ الأعلام كلّها تستحق المنع من الصرف، ويكفي القول أنّ الصفات والأسماء الممنوعة من الصرف هي أكثر وأوفر من الأعلام والمعارف عددا.

ويقدّم الجواري مثالا يوضّح من خلاله الممنوع من الصرف. قال الله تعالى: ((إنّا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً))، زقوله تعالى: ((ويُطاف عليهم بآنية من

([1]) المرجع نفسه، ص 113.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص 113.

فضّة وأكواب كانت قواريراً قواريراُ من فضّة قدّروها تقديرا))، ويستشهد بأقوال بعض العلماء والمفسّرين ، منهم الزمخشري، جاء في قوله: " وقُرئ (سلاسل) غير منوّن ، وسلاسلا بالتنوين، وفيه وجهان:

1-أن تكون هذه النون بدلا من حرف الإطلاق، ويجري في الوصل مجرى الوقف .

2-أن يكون صاحب القراءة ممن اهتمّ برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المصروف.

ويأتي بقول ابن المنير الاسكندري يردّ فيه على الزمخشري، يقول: " وتنوين هذا على لغة من يصرف في نثر الكلام جميع ما لا ينصرف إلّا أفعل والقراءات مشتملة على اللغات المختلفة".

يعلّق ا لجواري على قوليهما " والذي يبدو لمن يتأمّل هذا الأمر، أنّ هذه الأسماء التي تمنع من الصرف لا يمكن أن يجمع بينها شبه الفعل ولا يمكن لأن تردّ كلها إلى العلمية أو التعريف"[1].

الفصل التاسع: دراسة الجملة:

فقد خصص الدكتور الجواري للجملة الباب الأخير، ويبدأ بتحديد مفهوم الكلام كما هو عند النحاة القدامي (الكلام : هو اللفظ المركّب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها).

يحاول الجواري أن يبرز القيمة العلمية للقدامى باعتمادهم المنهج السليم في دراسة النحو العربي، فهو الوجه الصحيح لدراسة التراكيب، إلّا أنهم يخطئون هذا المنهج حينما يقومون بتقسيم الكلام وما يتألف من الكلام من ألفاظ، ويدرسون كلّ قسم على حدة، ويبقى همّهم اللفظ المفرد دون مراعاة العلاقات بين الألفاظ ، وإذا ما بحثوا في الجملة فهمّهم موقعها من الإعراب[2].

ويمرّ الجواري للجملة فيعرّفها، ويبيّن العناصر التي تتألّف منها.

([1]) الجواري أحمد عبد الستار، نحو التيسير، ص 118، 119.

([2]) ينظر: نحو التيسير، ص 122.

الجملة: هي ألفاظ مركبة تعبّر عن فكرة وتفصح عن معنى، وكلّ معنى مركّب من صفة وموصوف أو مسند ومسند إليه أو موضوع ومحمول، فإذا انطوى المسند على معنى الزمن كان الإسناد فعليا وكانت الجملة فعلية، وإذا خلا من معنى الزمن كان الإسناد اسميا والجملة اسمية.

ويمضي بعد ذلك ليعطي دلالات يستدل بها على معرفة نوعي الجملة من خلال معنى الزمن وعدمه. فكلّ فعل ماض أو مضارع أو أمر له معنى زمني خاص به ويدلّ عليه.
فالجواري لم يعط لموضوع الجملة أهمية بالغة في دراسته لها في كتابه فيذهب ليؤكّد على مسألة طبيعة الجمل وارتباطها بالمعاني، ويستهدف من ذلك الأسلوب النفسي للغة[1].

ضرورة العناية بالأساليب:

إنّ العناية بالأساليب تتمثل في العناية بأدوات النفي في العربية؛ لأنها تعتبر عوامل مؤثرة على الاسم، حيث يقال: أدوات الاستفهام، وأسلوب الاستفهام، والنحو لا تجوز دراسته بمعزل عن المعاينة التي استهل بها علم المعاني في البلاغة.

يحدّد الجواري بعض المآخذ التي توجّه للنحو أثناء دراسة الجملة، فهو لا يبالي بالمعاني باختلاف الأساليب؛ لأنّ " النحو يُخضع هذه الأساليب، أو يحاول أن يخضعها إلى أصوله العامّة في الإعراب، ثمّ لا يلبث أن يقع في الخلط العجيب، ويضطرّ إلى التأويل والتقدير حتى يخرج بالكلام عن غرضه في أحيان كثيرة "[2].

دراسة نظام الجملة:

لا بدّ في دراسة الجملة أن يكون فيها مكان لدراسة نظام الجملة أو نظمها على حد قول عبد القاهر الجرجاني، فمعنى الكلام مرتبط بترتيب أجزائه ومواقعها فيه من حيث التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل ونحو ذلك.

واللغاتُ تختلف في هذا الأمر، فبعضها تعتمد وتلتزم الترتيب ونظمه، كأن يبدأ بالمسند إليه ثم يتبعه بالمسند، ثم يأتي بعدها ما يتمّ المعنى، ولهذا نلاحظ أنّ النحو لا يلتفت إلى

([1]) ينظر: المرجع نفسه، ص 123.

([2]) نحو التيسير،ص 125.

نظام الجملة ولم يعن به أيّ عناية، وإن يكن علم المعاني قد نهض بقدر من هذا الأمر في كلامه من التقديم والتأخير والقصر وأساليب الخبر والإنشاء.

فالجواري يحاول أن يقارن تأليف الكلام في الجملة في اللغة اليونانية واللاتينية، غير أنه يدرك تفرّد العربية بين اللغات. يقول: " وظاهر الحال في العربية أنها تسلك نهج اللغات المعربة– تلك التي يكون الإعراب فيها هو دليل التركيب الذي يضع أجزاء الكلام في مواضعها من المعنى العام، وأنها– أي العربية– لا تلتزم نظاماً بعينه في تركيب الكلام"[1].

أنواع الجملة العربية:

في صورتها البسيطة تجري علة نظام مقرر معروف وهو :

الجملة الفعلية:

تبدأ بالمسند: وهو الفعل يتلوه المسند إليه وهو الفاعل، أو نائب الفاعل، ثم يأتي بعد ذلك أجزاء الجملة الأخرى ، أي الفضلة كالمفعول وغيره.

الجملة الإسمية:

تبدأ عادة بالمسند إليه ثم المسند، وبعدها يكون من موضحات أو مبنيات.

التقديم والتأخير:

هناك مواضع كثيرة في النحو العربي يتمّ فيها التقديم والتأخير وجوبا وجوازا[2]:

1– وجوب تقديم الخبر: إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا. والمبتدأ اسم نكرة غير مفيدة نحو: في الدَّارِ رجلٌ.

2–إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يدلّ على الخبر: (في الدار صاحبها).

3–وفي الفاعل: إذا كان فيه ضمير المفعول، نحو: (سكن الدار مالكها).

جواز التقديم والتأخير: جعل النحاة من فوائده الاختصاص.

1–قال الله تعالى: ((إياك نعبد وإياك نستعين))، قال علماء النحو والبلاغة أنّ المعنى ليس مفعولية على وجهها الظاهر، وإنما هو قصرٌ يعادل قولنا: (لا نعبد

([1]) **نحو التيسير، ص 134.**

([2]) **ينظر: المرجع نفسه، ص 135–137.**

إلّا إياك). و" قد عنى علماء البلاغة بهذا الأمر، فتحدثوا عن هذا الاختلاف الذي يصيب المعنى إذا طرأ في الكلام تقديم جائز، وعن ضوابط ذلك التقديم ومسوغاته"[1].

ولذلك ليس الإعراب وحده دليل المعنى، حيث إنّ وظيفة النحو مزدوجة فيها قليل من العسر والتعقيد، لذلك لا يمكن إسقاط أي منهما لا الإعراب ولا التركيب وطبيعته، وطبيعة تكوينه وترتيب أجزائه.

كيف يكون التيسير:

يكون التيسير بالتحقّق من قواعد الإعراب، وبالعمل على دمج تلك القواعد الإعرابية بقواعد نظام الكلام وتركيبه. وذلك بملاحظة الصفات العامة والخصائص الرئيسة في كل جزء من أجزاء الكلام وإلغاء الفروع التي تشتت ذهن الدارس.

فإذا عرف الدارس أنّ الاسم في موضع الإسناد كفاه ذلك في معرفة موقعه من التركيب ومكانه من المعنى، وحالة الإعراب التي يستحقها في وقت واحد، فلا بدّ أن نعتني بالعلاقة المعنوية التي تقوم بين أجزاء الكلام، حتى يعرف كلّ جزء موقعه من المعنى وعلاقته بسائر الأجزاء الأخرى، وذلك يقتضي فهم الكلام وإدراك معناه قبل تحليله ودراسة أجزائه واحداً بعد واحد.

ويختتم الجواري كلامه في آخر الكتاب بالتنبيه إلى أمرين لهما الأهمية الكبرى في فقه العربية، وهما: الذوق والفهم[2].

([1]) **المرجع نفسه، ص 137.**

([2]) **ينظر: نحو التيسير، ص** 139.

الفصل الثاني
قراءة في كتاب نحو التيسير عند الجواري

أوّلاً: مظاهر تيسير النحو العربي عند الجواري:

للدكتور أحمد عبد الستار الجواري جهودٌ كبيرة في دراسة النحو العربي وتيسيره، وهي جهودٌ جمعت بين الحفاظ على التراث القديم والنزوع إلى الجديد. فقد كانت محاولاته في طريق تيسير النحو وتجديده من المحاولات الجريئة التي قام بها بعضُ اللغويين والنحويين في العصر الحديث.

ويمكن تلخيص هذه المظاهر فيما يلي:

أ)- تهذيب النحو من الشوائب، وخاصة التقسيم المبني على التصنيف المنطقي، وبيئات العصور الكلامية. ولذلك يجب أن يُدرس النحو " في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية، ولا تتجاهلُ أسباب الانحراف عنها، ثمّ تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها حتى جعلتها أخلاطاً مجمّعة ملفقة لا تحقّق غرضها ولا تبلغ غايتها"[1].

ب)- تنسيق أبواب النحو العربي:

من القضايا التي حاول الدكتور الجواري أن يعرض لها بهدف تيسير وتسهيل النحو العربي، وتخليصه ممّا علق به من شوائب نفّرت منه المتعلّمين.

يرفض الجواري التبويب النحوي بتلك الطريقة العشوائية التي لا تستند إلى منطق، حيث عمل على تشتيت الذهن، وبعثرة الفكرة. ويقدّم مثالاً حياً يعزّز به موقفه من هذا التبويب غير الموفّق ، وهو باب الأفعال؛ إذ يجد أنّ الفعل يدرس في بابين مختلفين:

([1]) الجواري أحمد عبد الستّار، نحو التيسير، ص 11.

الأول: يدرسُ في باب المعرب والمبني، والباب الثاني: أنه يدرس في باب الفاعل والمفاعيل . وبعد ذلك يذهب إلى جهة ثالثة للبحث عن إعراب الفعل.

يعقّب الدكتور الصغير على كلام الجواري بقوله: " يريد الجواري من نقد هذا المنحى أن لا يُدرس الفعل بعيدا عن الجملة أو العبارة أو التركيب؛ لأنه بها جميعا يصل إلى المعنى المراد، إذ لا يتهيّأ للإنسان فهم اللفظ المفرد إلا بعد ضمه إلى غيره في التركيب، وعلاقة ذلك الجزء منه بالأجزاء الأخرى، وهو مدركٌ دقيق للغاية"[1].

كان للجواري اقتراحٌ علمي يخدم التيسير، ويتمثّل في وضعه لنظرية مراتب الإعراب وأحواله، وهي:

1-العمدة الذي لا يقوم الكلام إلّا به.

2-الذي لا يقوم بنفسه، ولا مكان له بذاته وهو (المخفوض) تابع للأركان.

3-مرتبة المنصوبات، وهي مرتبة الوسط.

كما استطاع الجواري بعد تفكير في التراث النحوي أن قام بوضع مراتب الإسناد، وهي كما يلي:

1- إسناد بسيط لا تقيده قيود ، وله قاعدة الرفع ، وذلك هو المسند إليه.

2- المسند غير المقيّد ومرتبته الرفع.

3- المسند المقيّد تنحطّ مرتبته.

([1]) رشا حسين عبد، جهود الدكتور الجواري في تيسير النحو(مقال)، جامعة الكوفة، كلية الآداب- العراق، ص 207.

أراد الدكتور الجواري أن يغيّر ويجدّد في تصنيف أبواب النحو العربي من خلال القول بأنّ الحركات تدلّ على معاني معيّنة في الجملة، وليست ذلك الأثر الذي يجلبه العامل.

وهذه الفكرة ليست من بنات أفكاره إنما هو متأثر بأستاذه إبراهيم مصطفى، حيث يرى أنّ الضمّة علمُ الإسناد، والكسرةُ علَم الإضافة بالحرف أو بغيره. يقول الجواري: " أمكننا أن نقرّ إلى حدّ ما ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو في أحوال الإعراب ومعانيه، من أنّ الضمّة علمُ الإسناد، والكسرةُ علمُ الإضافة"[1].

ج)- الرجوع بالنحو العربي إلى معانيه، ومحاولة الربط بين هذه المعاني. فللإعراب دورٌ واضحٌ في الكشف عن معانيه وأحواله من: رفع، ونصب، وجرّ، وجزم؛ فإنّ ذلك " يجعل معاني النحو ماثلة في أذهان الدارسين، ويعيدها إلى موضعها من الدرس والفهم". ويرى أنّ الإعراب ذا قيمة لا يمكن أن نتخلّص منه – على الرغم من أنه يمثّل الجانب العسير الوعر من قواعد العربية[2].

د)- يجب أن تعتمد علامات الإعراب أساساً لفهم النحو العربي.

هـ)- دراسة النحو العربي من ينابيعه وأصوله الأولى ليعود النحو منسجماً ومتلاحماً كما كان من قبل.

و)- الاعتماد على القرآن الكريم في وضع قواعد النحو العربي:

إنّ الاستشهاد بالقرآن الكريم يعدّ مصدراً من المصادر التي اعتمد عليها النحاةُ في وضع القواعد النحوية، وذلك لأنّه يبقى الشاهد المرجّح

([1]) نحو التيسير، ص 43.

([2]) ينظر: نحو التيسير، ص 25.

حينما تتعدّد الآراء ، وتنتشر الخلافات النحوية؛ والخلافاتُ النحوية كانت غالباً ما تنشأ بين نحاة البصرة والكوفة ، وتتباينُ آراؤهم في تعليل الظاهر اللغوية، ويكونُ التمايز في استنباط الأحكام، وكانوا يختلفون في الأصول وكيفية استخدامها ، ومنها إلى تقعيد القواعد وتخريجها.

وكان القرآن الكريم أفصحُ ما نطقت به العربُ، وما كان لأحد منهم أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة، ولا أن يخضعها لأقيسة اخترعها النحاة وجرّدوها تجريداً.

ومن المعلوم أنّ القرآن " نصٌ أُنزل باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية، فكان على من يودّ المحافظة على القرآن أن يدرس اللغة التي أنزل بها، ولو أنّ النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون، ولكان ذلك منهم خيانة للغاية التي سعوا إليها" [1].

فالدكتور الجواري يدعو إلى التمسّك بالنص القرآني وأخذ الشواهد النحوية منه؛ لأنّ القرآن الكريم هو النصّ الوحيد الموثوق في اللغة العربية . ويرى أنّ اللّجوء إلى القرآن معناها العودة من جديد إلى الفصاحة، وهو يدعو كلّ دارس للنحو " أن يلوذ بأسلوب القرآن وتركيبه، حتى لا يشتطّ ولا يبعد عن الصواب، ولا ينساق في متاهات الغريب والشاذّ من اللهجات، ولا يجافي سبيل العربية اللّاحب إلى دروب المنطق ومنعطفاته وما توعّر من حزونه "[2].

كما يدعو الدكتور الجواري إلى ضرورة استنباط قواعد النحو من الشاهد القرآني، شرط أن يخضع النحوُ للقرآن، لا أن يخضع القرآنُ للنحو. وذلك لما في القرآن " من أسلوب سهل سلس متسلسل، بالغ

([1]) ينظر: تمام حسان، الأصول- دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(النحو، فقه اللغة، البلاغة) ، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 98.

([2]) الجواري، نحو التيسير، ص 13.

غايــة القــوّة والبراعــة والانســجام، ولــو أنّهــم فعلــوا ذلــك لكانــت صــورة النحو غير هذه الصورة، ولكان أقرب إلى الأذهان "[1].

ويبقــى الجــواري متمسّــكا بــالقرآن الكــريم وبنصوصــه؛ لأنّــه الــنصّ الفصــيح الخالــد، إذ " التقــت روافــد العربيــة كلّهــا فــي هــذا النهــر الخالــد، وانســابت لهجــات العربيــة وطرائفهــا المتعــدّدة فــي هــذا التيّــار، فكانــت لغــة القــرآن وأســلوب القــرآن أمثــل صــورة مــن صــور التعبيــر العربــي وأروع مثال من مثله البيانية"[2].

الــدكتور الجــواري كــان دائمــاً يفضّــل أن يُــدرس النحــو الخــاصّ بــالقرآن الكــريم، وكثيــرا مــا نجــده يــدعو إلــى مــا يســمّى بــ(نحــو القــرآن)، فهــو الــنصّ الحــامي للنحــو العربــي مــن الزيــغ، أو الانســياق فــي متاهــات الغريب والشاذّ من اللهجات.

<u>ثانياً : إصلاحٌ في منهج النحو العربي:</u>

يــرى الــدكتور الجــواري أنّ النحــو العربــي انصــرف عــن مهمّتــه وأصــوله، والمتمثّلــة فــي تــأليف الكــلام وترتيبــه وتركيبــه، وفــي أســاليبه المختلفــة، كمــا يعتقــد الجــواري أنّ العنايــة البالغــة بــالإعراب كانــت طاغيــة كثيــراً علــى النحــو، وهــذا الطغيــان والخلــط بــالنحو تســبّب فــي انحراف النحو.

من القضايا المنهجية التي يدعو الدكتور الجواري إليها منها:

– التيســير البنّــاء: نشــأت الحاجــة إلــى دراســة علميــة لتقيــيم محــاولات تيســير النحــو قــديما وحــديثا، وشــرط ذلــك أن نفهــم معنــى التيســير النحــو للناشــئة والمتعلّمــين. لــذلك نجــد أنّ الجــواري يحــذّر مــن العبثيــة فــي

([1]) الجواري، نحو التيسير، ص 12.

([2]) المرجع نفسه ، ص 12.

الـــدرس النحـــوي باســـم التيســـير والتجديـــد . فالتيســـير يحتـــاج إلـــى" دراســـة واعيـــة عميقـــة لا تغفـــل عـــن الغايـــة ولا تتجاهـــل أســـباب الانحـــراف عنهـــا، ثمّ تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها"[1].

وواقـــع التيســـير والتجديـــد لا يعـــدو – كمـــا يـــرى الجـــواري– أن يكـــون عمليـــة حـــذف وتبـــديل وتحـــوير، وإن كـــان هـــذا جـــزء مـــن التيســـير والتبســـيط إلّا أنّـــه عمـــلٌ غيـــر كـــاف، و" ينبغـــي أن يقتـــرن بتلـــك الجهـــود جهـــود أخـــرى تتجـــه إلـــى إعـــداد الـــذين يقومـــون علـــى تدريســـه وتعليمـــه، إعـــداداً يشـــتمل علـــى فقـــه ومعرفة واعية بالنحو"[2].

إن تيســـير النحـــو العربـــي علـــى الناشـــئة والمتعلمـــين – فـــي زمـــان نتلقّـــى فيه الفصحى تعلّماً وصناعةً، لا طبعاً واكتسابا[(10)] – واجب حتمي .

ولكـــي لا يضـــيع الوقـــتُ والجهـــدُ ، وجـــب تحديـــد المفهـــوم الإجرائـــي لمصـــطلح تيســـير النحـــو، وهـــذا المفهـــوم يحـــدّده العلمـــاء كـــالآتي: هـــو تكييـــف النحـــو والصـــرف مـــع المقـــاييس التـــي تقتضـــيها التربيـــة الحديثـــة عـــن طريـــق تبســـيط الصـــورة التـــي تعـــرض فيهـــا القواعـــد علـــى المتعلمـــين . فعلـــى هـــذا ، ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو ، لا في النحو ذاته[(13)] .

ب)– التيسير عند الجواري يقوم على " تحديد معنى النحو وفهمه "[3] .

والنحـــو بمفهومـــه الواســـع ، وفـــي أبســـط صـــوره : القصـــدُ إلـــى أســـاليب العـــرب فـــي الكـــلام. ويتأسّـــف الجـــواري إلـــى الحالـــة التـــي وصـــل إليهـــا النحـــو كمفهـــوم ضـــيّق لا يخـــرج عـــن الإعـــراب. يقـــول: " فكيـــف إذن خـــرج نحـــو

([1]) الجواري، نحو التيسير، ص 11.

([2]) المرجع نفسه، ص 15.

([3]) المرجع نفسه، ص 24.

العربيـــة عـــن هـــذا المفهـــوم، وانحـــاز إلـــى جانـــب منـــه ، وهـــو علـــمُ الإعـــراب؟ واتّخذ منه أساساً غلب على النحو أو كاد، وغطّى على ما سواه"[1].

المفهـــوم الـــذي يقدّمـــه الـــدكتور الجـــواري للنحـــو مســـتمدٌّ مـــن التعريـــف اللغـــوي للنحـــو كمـــا تـــذكره المعـــاجم القديمـــة ، جـــاء فـــي لســـان العـــرب فـــي مـــادة (نحـــا) بمعنـــى " القصـــد والطريـــق"[2]، وكـــذلك مـــا ذكـــره الفيـــروز آبـــادي تعريفـــا للنحـــو بأنه:"الطريق والجهة، ومنه نحو العربية "[3] .

وهـــو المفهـــوم الاصـــطلاحي الـــذي قدّمـــه ابـــنُ جنّـــي بقولـــه: " هـــو انتحـــاء ســـمت كـــلام العـــرب، فـــي تصـــرّفه مـــن إعـــراب وغيـــره كالتثنيـــة والجمـــع، والتحقيـــر، والتكســـير، ، والإضـــافة ، والنســـب، والتركيـــب، وغيـــر ذلـــك، ليلحـــق مـــن لـــيس مـــن لـــيس مـــن أهـــل العربيـــة بأهلهـــا مـــن الفصـــاحة، فينطـــق بهـــا وإن لـــم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها "[4].

يـــدعو الجـــواري إلـــى تخلـــيص النحـــو العربـــي مـــن كثيـــر مـــن الشـــوائب، أهمها:

أ- الأمثلة المصنوعة والشواهد الشاذّة:

المثـــال فـــي اصـــطلاح النحـــاة " تركيـــبٌ مصـــنوعٌ يضـــعه النحـــاةُ تطبيقـــاً لقاعـــدة نحويـــة ومثـــالاً عليهـــا. أو بمعنـــى آخـــر هـــو الوســـيلة التـــي يلجـــأ إليها المتكلّمُ لتوضيح فكرته، وتطبيقا لصحّة قوله[5].

([1]) الجواري، نحو التيسير، ص 20.

([2]) ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، 210/2.

([3]) الفيـــروز آيـــادي، القـــاموس المحـــيط، إعـــداد محمد المرعشـــلي،دار إحيـــاء التـــراث العربـــي، بيـــروت، لبنان، ط2، 2003م، ص 1724.

([4]) ابن جني، الخصائص، ص 34.

([5]) ينظر: الملخ خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص 144.

أمّا الشاهد من حيث المفهوم، فهو " الجزئي الذي يُذكرُ لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد. وعلى ذلك فإنّ الشاهد يكون سبيلاً لاستنباط القواعد واستخراجها، في حين يكون المثال سبيلاً لتوضيح القواعد وتفسيرها.

الدكتور الجواري يدعو صراحة إلى تجنّب الاعتماد على المثال المصنوع وعلى الشاهد الشاذّ؛ لأنّه " من ينظر في كتب النحو، ولاسيما كتب المتأخرين، يجدها مليئة بالأمثلة المصنوعة التي وضعها النحاةُ وصنعوها ليوضّحوا قواعد معيّنة قضت ضرورة المنهج الخاطئ أن يضعوها "[1]. فالنحوي الذي يطوّع المثال لأجل ما ذهب إليه به منفرداً أو مؤيّدا به شيوخه هو مثالٌ مرفوضٌ – في نظر الجواري– لأنّ النحويين يهتمون بفساد الذوق في الاستشهاد بالكلام المأثور، كما أنّ هؤلاء النحاة ضعافٌ متهافتون في الرواية ، حتى ليمكن أن يختلط عليهم الغثُّ والسمينُ، والصحيحُ والسقيمُ[2].

كلامُ الدكتور الجواري ليس بدعاً إنما سبقه إليه السيوطي بقوله: " وقد وضع المولّدون أشعاراً ودسّوها على الأئمّة واحتجّوا بها، ظناً أنها للعرب، وذكر أنّ في كتاب سيبويه منها خمسين بيتا... ومن الأسباب الحاملة على ذلك نصرة رأي ذهب إليه، وتوجيه كلمة صدرت منه "[3].

([1]) نحو التيسير، ص 51.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص 51.

([3]) السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية. بيروت، 1998م.، ص 21.

ويورد لذلك مثالاً في باب الاشتغال " ولا سيما المواضع التي يزعمون فيها جواز الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه بنصب ضميره"[1].

ب- الاعتماد على الاستشهاد بالشعر:

الشاهد الشعري –كما استقرّ عند اللغويين– هو الدليل الذي يستدلّ به النحويُ على القاعدة التي استقاها من اللغة، وهو الحجّة التي يبطل بها ما ذهب إليه غيرُه، وهي التي يعرف من خلالها النحويُ أنّ الشاهد خارج القياس[2].

وتكمن أهمية الشاهد الشعري والاستشهاد به في أنه يمثّل ركنا أساسياً من أركان السماع. والسماع هو " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه(ص)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثرا"[3].

يرى الدكتور الجواري أنّ النحاة قد تجنوا على الشعر كثيراً، حينما جعلوا له لغة خاصة يقتصر عليها تميّزه عن النثر، فهو هي حقيقته عرضة للضرائر والعلل، بسبب ما يقتضيه وزنه وقافيته، ولذلك أجازوا للشعراء ما لم يجوّزوه لغيرهم، وكأنّ شأن الشعر هو الخروج عن الكلام العربي وما يتطلبه من ضوابط وأحكام.

قال الخليل: " الشعراءُ أمراءُ الكلام يصرفونه أنّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ

([1]) نحو التيسير، ص 51.

([2]) ينظر: زهير عبد المحسن سلطان، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1994م، ص 138.

([3]) السيوطي عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 48.

وتعقيده، ومدّ المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته... ويُحتجّ بهم ولا يُحتجّ عليهم"[1].

وقال سيبويه: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام "[2].

هذا الكلام الذي يرفع من قيمة الشعر هو الذي دفع بالجواري إلى انتقاد النحاة في منهجهم. يقول: " وقد فتن النحاةُ بالإكثار من الاستشهاد بالشعر حتى جعلوه السند الأول لقواعد النحو، وفاتهم أنّ الشعر أسلوبٌ تتحكّم فيه الأوزان والقوافي، فتخضعه لضرورات تخرجُ به في أحيان كثيرة عن المألوف في كلام العرب "[3].

وقد سبق الجواري في نقده هذا بعض القدماء الذين كان لهم موقفٌ متشدّدٌ من تجاه الشعر، فجعلوا تلك الضرائر أخطاء عابوها على الشعراء، ودعوا إلى منعهم من ارتكابها؛ من هؤلاء: قدامة بن جعفر (ت 337هـ)[4]، وأبو هلال العسكري(ت 395)، وجاء في قول أحمد بن فارس(395هـ):" وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربيةُ وأصولها فمردود "[5].

([1]) حازم القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3 ، 1986م، *ص 143، 144.*

([2]) سيبويه، الكتاب، 26/1.

([3]) الجواري، نحو التيسير، ص 53.

([4]) ينظر: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1978م، ص 206.

([5]) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت–لبنان ، 1382هـ–1963م، *ص 276.*

وقد كان النحوُ أكثر علوم العربية نصيبا من الشواهد الشعرية؛ فالشاهد الشعري هو الغالب، ثمّ تأتي الآيات القرآنية في المرتبة الثانية، وبعدهما شيءٌ من الحديث النبوي الشريف، وقليلٌ من الأمثال والحكم.

ويضرب الدكتور الجواري مثالاً يوضّح من خلاله الخطأ الذي يقع فيه النحاةُ حينما يبنون القاعدة النحوية على الشاهد الشعري، يقول[1]: " ولعلّ من أوضح الأمثلة على ذلك باب إعادة الضمير على الاسم الظاهر متقدّماً ومتأخراً... واستشهادهم لذلك بهذا البيت وأمثاله .

قال حسان:

ولو أنّ مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقال الآخر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وسوء فعل كما يجزى سنمّارُ

يعلّق الجواري على هذين الشاهدين " وواضح أنّ الذي قضى بهذا الاضطراب في الأسلوب هو الضرورة الشعرية، ضرورة الوزن والقافية. ولو أنّ الكلام كان نثرا لقال القائلُ مثلاً:(جزى أبا الغيلان بنوه عن كبر..) "[2].

ولعلّ الهدف الذي يرمي إليه الجواري من وراء انتقاده لأولئك النحاة الذين يبالغون في اعتمادهم على الشاهد الشعري هو الدعوة الصريحة للالتفات إلى الشاهد القرآني

([1]) نحو التيسير، ص 53، 54.

([2]) نحو التيسير، ص 53، 54.

بما يمتاز به من أسلوب راق. يقول : " ومن عجب أنّنا نراهم يعرضون عن الاستشهاد بالكتاب الحكيم، وهو قمّة البلاغة وذروة الفصاحة، بل إنّ بعضهم ليتجرّأ أحيانا على أسلوبه البليغ ، فيخرج تراكيبه السمحة الجميلة التخريج الذي يوافق قواعدهم التي استنبطوها ممّا وصفنا من غثّ الكلام وسقيمه..."[1].

ثالثاً: آراء الجواري النحوية:

أ- موقفه من نظرية العامل:

إنَّ الإعراب عند النحاة أثرٌ أو نتيجة، ولا بدَّ للأثر من مؤثّر، ولابدّ للنتيجة من سبب. وقد بذل النُحاة في درس هذه المسألة جهداً غير قليل متأثرين بمنطق العصر الذي كانوا يعيشون فيه، ذلك أنَّ من أوليات المنطق أنّ كلَّ أثر لا بدَّ له من مؤثّر، وكلّ عمل لابدّ لهُ من عامل.

وهذه الأحوالُ الإعرابيةُ وعلاماتها ظواهر طارئة حادثة على الكلم ليست من أصلها ولا هي جزء منها، فلا بدّ من البحث عمّا يسبّبها ويُحدثها[(2)].

ومن المعلوم أنَّ النحو قام على أساس نظرية (العامل)، وهذه النظرية هي التي وجّهته منذ عهوده الأولى. فالناظر في كتاب سيبويه- أقدم كتاب نحوي وصل إلينا – يلمس بوضوح أثر هذه النظرية فيه. ثم أخذت هذه النظرية توجّهه أكثر فأكثر كلّما تقدّم الزمن حتى أصبح العاملُ في النحو كأنَّه علّة حقيقية تؤثر وتُوجِد وتمنع[(3)].

---

(1) نحو التيسير،ص 54، 55.

(2) المرجع نفسه، ص 39.

(3) ينظر: السامرائي صالح فاضل، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص 63.

وحـدُّ العامـل عنـد النُحـاة هـو الجالـب للإعـراب، أي مـا عمـل فـي غيـره شيئاً من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم .

وهنـاك خـلاف –بـين النحـاة– فـي مَـنْ يُحـدث العمـل ، أهـو المـتكلّم أم هـي الألفـاظ أم هـو الله ﷻ؟ قـال ابـن جنـي: ((فأمّـا فـي الحقيقـة ومحصـول الحـديث ، فالعمـل مـن الرفـع والنصـب والجـر والجـزم إنَّمـا هـو للمـتكلم نفسِـهِ ، لا لشـيء غيـرِهِ. وإنَّمـا قـالوا: لفظـي ومعنـويّ لمـا ظهـرت آثـار فعـل المـتكلم بمضامّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح))[1].

ومـع هـذا فإنّنـا نجـد ابـن مضـاء يتصـدى لتنفيـذ هـذا الـرأي ويكتـب فـي بطلانـه كتابـاً، وعمـدة كلامـه فـي هـذا أنَّ الأصـوات مـن فعْـل الله، وأنَّ المـتكلم (الإنسـان) لا يملـك مـن أمرهـا شـيئاً ، فهـي موجـودة مثـل وجـوده مخلوقة مثل خلقِهِ[2].

موقـف الـدكتور الجـواري مـن العامـل هـو نفسـه موقـف الأسـتاذ إبراهيم مصطفى[3]، وتبعه في ذلم الدكتور مهدي المخزومي[4].

يقـول الجـواري : " أمكننـا أن نقـرّ إلـى حـدّ مـا مـا ذهـب إليـه الأسـتاذ إبـراهيم مصـطفى فـي إحيـاء النحـو فـي أحـوال الإعـراب ومعانيـه، مـن أنّ الضمّة علمُ الإسناد، والكسرة علمُ الإضافة"[5] .

---

(1) الخصائص: 109/1 – 110 وينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 64.

(2) القرطبـي ابـن مضـاء، كتـاب الـرّد علـى النُّحـاة، تحقيـق: شـوقي ضـيف،دار المعـارف، القـاهرة، ط2 ، 1982م،ص 87-88 ، وينظر نحو التيسير: 40-41.

(3) إبـراهيم مصـطفى يأخـذ علـى نظريـة العامـل إغفالهـا القيمـة المعنويـة فـي علامـات الإعـراب، وأثرها في تصوير المفهوم، ، ما تشير إليه من معنى . ينظر: إحياء النحو، ص 42.

(4) يـرفض فكـرة العامـل ، ويـرى مـثلاً أنّ الضـمة ليسـت أثـراً لعامـل لفظـي أو معنـوي، وإنمـا هـي مظهـر مـن مظـاهر العربيـة فـي توزيـع الوظـائف اللغويـة، أو القـيم النحويـة. ينظـر: فـي النحـو العربي: نقد وتوجيه ، ص 70 .

(5) الجواري، نحو التيسير، ص 43.

وكـــان للجـــواري رأيٌ واضـــحٌ وصـــريحٌ فـــي العامـــل؛ إذ يـــرى أنّ العامـــل هـــو الســـبب الـــذي خـــرج بـــالإعراب عـــن حقيقـــة معنـــاه، وعـــن واقـــع وظيفتـــه فـــي النحـــو العربـــي، وهـــو الســـبب فـــي ظهـــور كثيـــر مـــن الأبـــواب التـــي لا لـــزوم لهـــا، ولا فائـــدة مـــن وجودهـــا. لـــذلك " موضـــوع العامـــل فـــي الإعـــراب هـــو الســـبب الأول الـــذي خـــرج بـــالإعراب عـــن حقيقـــة معنـــاه، وعـــن واقـــع وظيفتـــه فـــي النحـــو، وهـــو الـــذي خلـــق فيـــه أبوابـــاً لا لـــزوم لهـــا، وهـــو الـــذي عقّد قواعد النحو "[1].

كـــي لا يكـــون كـــلام الجـــواري مجـــرّد أفكـــار نظريـــة تنـــال مـــن العامـــل وتشـــوّه صـــورته، يـــأتي بأمثلـــة مـــن واقـــع النحـــو العربـــي، وهـــذا مـــا يخـــصّ " التنـــازع" . يقـــول: " ومـــن ذلـــك كلامهـــم فـــي تنـــازع عـــاملين علـــى معمـــول واحـــد، إنهـــم لا يتحمّلـــون أن يكـــون المعمـــول إلّا خاضـــعا لتـــأثير أحـــدهما. أمّـــا الآخـــر فلابـــدّ لـــه مـــن معمـــول آخـــر ـ إذا أمكـــن إضـــماره فـــذاك وإلّا فـــلا منـــاص مـــن تقـــديره ظـــاهراً علـــى وجـــه يبعـــث علـــى الهـــزء والسخرية"[2].

علـــى الـــرغم مـــن هـــذا الموقـــف الـــذي يبـــدو فيـــه مـــن الـــرفض الواضـــح لنظريـــة العامـــل إلّا أنّـــه يـــرى بعـــض الجوانـــب الإيجابيـــة التـــي تســـتحقّ الاهتمـــام . يقـــول: " ومهمـــا يكـــن مـــن شـــيء فـــإنّ البحـــث فـــي العـــاملين بالنســـبة للمتخصصـــين الـــذين يعنـــيهم، أن يقفـــوا علـــى تطـــور الفكـــرة عنـــد النحـــاة، أمـــرٌ لا يخلـــو مـــن فائـــدة بـــل إنّ لـــه مـــن بعـــض الوجـــوه فائـــدة لا تنكر "[3].

ب- ربط العلامات الإعرابية بمعانيها:

([1]) نحو التيسير، ص 46.

([2]) المرجع نفسه، ص 44.

([3]) المرجع نفسه، ص 41.

ربط الدكتور الجواري العلامات الإعرابية بدلالات محدّدة على المعاني التي تشغلها الأسماء في الجملة. وهو يرى أنّ جميع النحويين جعلت حركات الإعراب دلائل على المعاني ليتّسعوا في كلامهم، وليقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه . وهذا مذهبهم جميعاً إلّا قطرباً فإنه " يذهبُ في الإعراب إلى أنه عملٌ لفظيٌ محض، يقصد به تحريك أواخر الكلم للتخلّص من إسكان الأواخر، ولمراعاة الانسجام بين الأصوات، حتى يتمكّن المتكلّم من النطق في درج الكلام بلا مشقّة وعسر "[1].

وقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس مذهب قطرب، حيث يقول:" لم تكن تلك الحركاتُ الإعرابيةُ تحدّدُ المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاةُ، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض "[2].

لقد بدا الدكتور الجواري صاحب رأي وسط، إذ هو لا يرفض أثر الحركات الإعرابية في وصل الكلام ، والانسجام بين الأصوات . يقول: " ونحن لا ننكرُ أنّ الانسجام بين الأصوات حقيقة واقعة، وأنه مظهرٌ من مظاهر الفنّ في التعبير، ولكنّا لا يمكن أن نتجاهل الحقيقة والواقع في دلالة أحوال الإعراب على معانيها "[3].

وعند تفسيره للعلامات الإعرابية نجده يقسّم أحوال الإعراب على الأسماء والأفعال، ويجعل لها مراتب؛ منها المهم العمدة (الرفع)،

([1]) نحو التيسير، ص 33.

([2]) إبراهيم أنيس، أسرار العربية، ص 158.

([3]) الجواري، نحو التيسير، ص 36.

ومنهـا مـا لا قيمـة لـه ، وهـذا مـا لا يسـتحقّ إلّا الخفـض، وأمّـا الأخـفّ مؤونة والأسهل في التلفّظ فيناسبه النصبُ[1].

أ- الرفع(علم الفاعلية):

الرفـعُ: هـو الإعـراب الخـاص بالمرفوعـات، وتشـترك فيـه بعـض الأسـماء والفعـل المضـارع، وهـو عنـد إبـراهيم مصـطفى علـمُ الإسـناد ودليـلٌ علـى أنّ الكلمة يُتحدّثُ عنها[2].

ومـن الـذين عـدّوه نوعًـا إعرابيًـا عبّـاس حسـن حيـث ذكـره وبـيّن علاماتـه الأصـلية والفرعيـة[3]، وكـذلك فعـل مهـدي المخزومـي[4]. فـي حـين عـدّه أحمـد عبد الستار الجواري لقبًا من ألقاب الإعراب ومرتبة من مراتبه[5].

الرفـعُ : هـو العمـدة، والـذي لا يُسـتغنى عنـه فـي الكـلام، وبـالرفع يشـعرُ بعلـوّ مرتبـة اللفـظ، بشـرط أن يتحقّـق المسـند أو المسـند إليـه. المسـند إليـه(المبتـدأ، والفاعـل، ونائـب الفاعـل، واسـم كـان)، والمسـند(خبـر المبتدأ، وخبر إنّ.

مـن المعـروف أنَّ المسـند إليـه فـي اللغـة العربيـة مرفـوع سـواء أكـان مبتـدأً أم كـان فـاعلاً ، فهـل الإسـناد هـو سـبب الرفـع؟ ذهـب إبـراهيم مصـطفى إلـى أنَّ الضـمة علـم الإسـناد[6]. وهـو قـول الأقـدمين ، وهنـاك مـنْ يـرى أن قصارى ما يناط بالضمة أن تكون إشارة صوتية مميزة للمسند إليه .

---

(1) المرجع نفسه، ص 68، 69.

(2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص51.

(3) عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص103.

(4) مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه ، ص ص70-75 .

(5) الجواري أحمد عبد الستار، نحو التيسير، ص73 .

(6) إحياء النحو، ص 53.

ولا نرى كبير اختلاف بين القولين. واختُلِفَ في رافع المبتدأ فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يرفع أحدهما الآخر ؟، وذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قومٌ إلى أنَّهُ يرتفع بالابتداء وحدَهُ ، وذهب آخرون إلى انَّهُ يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنَّهُ يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء[1].

والقول بأنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ هو مذهب المبرِّد ، ونصَّ عليه صراحةً بقوله: ((فأمَّا رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره ، وهو أوَّل الكلام وإنَّما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ. والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))[2]. وإن كان يعود إلى مذهب البصريين الآخر وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ[3].

الدكتور الجواري يُنصف الأستاذ إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه، ويخالفه في اعتماد الرفع بدل الضمّ. يقول: " وقد يكون أدنى إلى الصواب ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذا الباب، إذ إنه يذهب إلى أنّ الضمّة علم الإسناد... ولو أنه قال : الرفعُ للإسناد لكان ذلك أولى وأقرب إلى الحقيقة"[4].

والإسناد – عند الجواري وغيره– يستحقّ الرفع، مثل قولنا:(زيدٌ قائمٌ)، " فالمسند في هذه الحال مطلق من كلّ قيد، ووصف المسند إليه به مطلق كذلك. فـ(زيدٌ قائمٌ الآن وغداً، وقد يكون قائما أمس).

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 44/1 .

(2)المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، ط2، 1979م، 126/4.

(3) المصدر نفسه: 12/4.

(4) نحو التيسير، ص 74.

فإذا قيّدنا بزمن من الأزمنة، أو بمعنى من المعاني الأخرى صار المعنى شريكاً في صفة المسند، فنزل به عن مرتبة الرفع إلى المرتبة التي تأتب بعدها أدنى، وهي النصب"[1].

يقدّم الجواري مثالاً لتوضيح فكرته، يقول: " ولذلك يُنصبُ الخبر إذا دخلت على الجملة الاسمية(كان) أو إحدى أخواتها، نقول مثلاً:(كان زيدٌ قائما)، ويبدو أنّ المسند في هذه الحال ليس (قائما) وحده، وإنما هو(كان قائما) كلاهما، بدليل لو أننا قدّمنا المسند إليه الموصوف لقلنا: (زيدٌ كان قائماً)، والمسند في هذه الحال لم يستقل بموقعه، ولم ينفرد بوظيفته، وإنما استعان عليها بهذا الذي يسمّيه النحاةُ الفعل الناقص، وتسميه اللّغات الفعل المساعد "[2].

ب- النّصبُ:

يدخل النصبُ الفعل المضارع وبعض الأسماء، وقد ذهب بعضُ النحاة إلى أنّه علمُ المفعولية، وحاولوا ردّ كل الأسماء المنصوبة إلى هذا المعنى[(3)]، ولم يتعدّ إبراهيم مصطفى بهذه الفكرة، حينما رأى أن الفتحة لا تدلّ على معنى وإنما هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب[(4)]، فاستبعد بذلك المنصوبات، مخالفًا رأي أكثر الدارسين.

([1]) الجواري، نحو التيسير، ص 79، 80.

([2]) المرجع نفسه ، ص 80.

(3) حرص النحاة البصريون على ذلك؛ حتّى أنّهم أوّلوا مالا يتفق مع قاعدتهم، فالمصدر المؤكّد لفعله أو المصدر المبيّن لنوع فعله سُمّي مفعولاً مطلقًا، وسُمّي الظرف مفعولاً فيه، وسُمّي الاسم الذي يبين سبب الفعل مفعولاً له، وسُمّي المصاحب للفعل مفعولاً معه، وعدّوا الحال والتمييز والمستثنى ملحقه بالمفاعيل. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص44،وص197.

(4) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص53.

في حين يرى مهدي المخزومي أنّ الفتحة علمٌ على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة ولا تحمل أيّ معنى إعرابيّ في بعض المنصوبات كالمنادى، ولكن تؤدى منصوبات أخرى وظيفة إعرابيّة أثناء الجملة كالمفعولات والحال مثلاً[1].

والنصبُ : هو المرتبة الثانية من مراتب الإعراب- في نظر الجواري- ويسميه المرتبة الوسطى حيث تكون الكثرة دائماً، والعلامةُ الأصلية لهذه الحالة هي الفتحة، وهي " حركةٌ خفيفةٌ سهلةٌ، لا يجد النطق فيها مشقّة ولا جهداً "[2].

وقد أعطى الجواري لعلامة النصب ثلاثة معان، وهي:

1-معنى المفعولية: وهو أن يكون الاسم نتيجة ناشئة عن قيام الفاعل بالفعل.

2-معنى الوصف أو البيان أو التوكيد الذي لا يطابق الموصوف أو المبيّن أو المؤكّد، وقد سمّاه الجواري (التابع الناقص أو التابع المخالف)، و" يظهر هذا المعنى في المصدر الذي يؤكّد الفعل، أو يبيّنُ نوعه أو عدده أو زمانه أو مكانه أو سببه، وكذلك في الحال التي تصف هيئة الاسم فحسب، وفي التمييز الذي يبيّن بعض حقيقة الاسم، وفي ما يسمّى المصاحب أو المفعول معه الذي يعطف على ما قبله... وهذا التابع المخالفُ يمكن أن يجل المستثنى بـ إلّا "[3].

---

(1) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه،ص81-99، وينظر كتابه: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ص70-71.

(2) المرجع نفسه، ص 83

3 المرجع نفسه، ص 88.

3-المعنى السلبي: يعرفه الجواري بقوله: " وهو وقوع الاسم في مكان يستحقّ الرفع لو انفرد بالإسناد، ولكنه لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند إليه فلم يستحق الرفع، وإنما تدنّت مرتبته إلى الوسطى، وذلك ملاحظ في خبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها؛ حيث استعان الخبرُ المسند بالفعل الناقص فنصب، واستعان المسند إليه بالحرف المشبه بالفعل فلم يستحقّ الرفع وانحطّ إلى النصب"[1].

4-الخفض:

يختصّ الجرُّ بالأسماء دون الأفعال، ويُسمّى "الخفض"[(2)]، ويكون في موضعين: في الإضافة، وفي الجرّ بحرف الجرّ. وهو علمُ الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة .

هذا ما قرّره النحاةُ، إلاّ أنّ مهدي المخزومي يخالفهم، فيقصرُ الكسرة وهي علامة الجرّ على الإضافة فقط، في حين يرى أنّ الجرّ بحرف الجرّ داخلٌ ضمن الإضافة، ويُسميّها الإضافة غير المباشرة التي تتحقّق بتوسط إحدى أدوات الإضافة المعروفة بحروف الخفض[(3)].

([1]) المرجع نفسه، ص 88.

(2) هذه التسمية تسمية كوفيّة تقابل الجرّ عند البصريين، ينظر: الفرّاء يحيى بن زياد ، معاني القرآن، تحقيق محمّد على النجّار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، 1983، 115/3. وينظر: الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، دار إحياء التراث العربي- القاهرة، مصر، 194، وص376. ومن الدارسين المحدثين الذين ذكروا هذه التسمية مهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ص68-69. وكذلك أحمد عبد الستّار الجواري في كتابه: نحو التيسير، ص96.

(3) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ص76-80، وانظر كتابه: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ص68-70.

وهو أدنى مراتب الإعراب، كما يرى الجواري، هو عند النحاة القدامى علمُ الإضافة . والخفض عنده أدقّ من الجرّ؛ فليس في الجرّ دلالة على وقوع الاسم هذا الموقع الإعرابي.

والخفض – في نظر الجواري– ليس علم إضافة فحسب، وإنما هو علم حال أخرى هي الخفضُ بالحروف[1].

ويمثّل للإضافة بمثال : (قرأتُ كتاب زيد)، يرى الجواري أنه لا مكان لزيد من الكلام ولا وظيفة له إلّا أنه منسوبٌ إليه الكتاب، والكلام قد يقبل الاستغناء عنه ثمّ يبقى كلاماً ذا فائدة يجسنُ السكوت عليه.

ويقدّم مثالا آخر للخفض بالحرف، فيكون في حال سمّاها الجواري (المفعولية غير المباشرة)، أي أنّ السماء التي تقع بعد حروف الخفض هي أولى بأن تسمّى مفاعيل من بعض ما سمّاه النحاةُ مفاعيل، فإذا قلنا: (ذهبتُ إلى البيت)، فإنّ البيت: مفعول، بمعنى انتهاء الغاية. و" حقّ المفعول أن يكون في المرتبة الوسطى إذا قام بذات، وتجرّد لوقوعه هذا الموقع من الكلام، فإذا استعان على المفعولية، بمعنى آخر أسَفَّ إلى مرتبة أدنى من مرتبة النصب، وليس أدنى من الخفض منزلة في الإعراب"[2].

5-الجزم:

يقابل الجزم الجرّ من حيث اختصاصه بالأفعال، فلا يدخل إلاّ على الفعل المضارع، ويعدد القائلون به علاماته ومواضعه[(3)].

([1]) ينظر: الجواري، نحو التيسير، ص 96.

([2]) نحو التيسير، ص 98.

(3) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص103-105.

ويسمّي الدكتور أحمد عبد الستار الجواري هذه الحالة بحالة إعراب سلبيّة[1]، لأنها تسلبُ من الفعلِ المضارعةَ، وتحدّد زمنه كالماضي والأمر، إضافة إلى جانب آخر، وذلك «إذا سلب الفعل المضارع دلالته التامة على معناه، وأصبح غير محتمل الوقوع بحكم تعلّقه بفعل غير واقع»[2].

ولا يرى مهدي المخزومي مسوّغًا للقول بجزم المضارع[3]، وليست العلامةُ الإعرابيةُ في آخر علامة جزم عنده، وإنما هي لتمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه، ولذلك «فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بلم أو لمّا، وسكن آخره»[4].

رابعاً: مخالفة الدكتور الجواري لأستاذه إبراهيم مصطفى:

يمكن حصر القضايا والمسائل النحوية التي خالف فيها أستاذه فيما يلي:

أولاً: إلغاء العامل:

يعترف الدكتور الجواري أنّ إبراهيم مصطفى هو أوّل من فتح باب التيسير، وأنه رائداً لحركة التجديد والتيسر النحو في العصر الحديث . يقول: " ولا يفوتني هنا أن أنوّه بمن مهّد سبيل هذا البحث ، وأنار طريقه للباحثين، وجال فيه جولات موفقة وخطا فيه

---

(1) ينظر: الجواري، نحو التيسير، ص95.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص95.

(3) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ص133-134.

(4) المرجع نفسه، ص ص133-134.

خطـــىً مســـدّدة ، ذلـــك أســـتاذنا الفاضـــل إبـــراهيم مصـــطفى- رحمـــه الله وأحسن جزاءه "[1].

وعلـــى الـــرغم هـــذا التـــأثّر بمـــا جـــاء بـــه إبـــراهيم مصـــطفى إلّا أنّ الـــدكتور الجـــواري قـــد خـــالف أســـتاذه فـــي كثيـــر مـــن القضـــايا والمســـائل النحوية .

مـــن ذلـــك ***إلغـــاء نظريـــة العامـــل***، وأنهـــا ســـبب جميـــع مشـــكلات النحـــو العربـــي.يقـــول: " وحقـــا أنّ موضـــوع العامـــل فـــي الإعـــراب هـــو الســـبب الأول الـــذي خـــرج بـــالإعراب عـــن حقيقـــة معنـــاه وعـــن واقـــع وظيفتـــه فـــي النحـــو، وهـــو الـــذي خلـــق فيـــه أبوابـــاً لا لـــزوم لهـــا ولا فائـــدة فيهـــا ، وهـــو الذي عقّد قواعد الإعراب تعقيداً "[2].

وقـــد تباينـــت آراء الدارســـين العـــرب المحـــدثين فـــي نظريـــة العامـــل وأثـــره في الإعراب. ويمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية هما:

1-اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل، ويؤكّد أهميّته ودوره في الإعراب.

2-اتجـــاه يـــدعو إلـــى إلغـــاء العامـــل ويرفضـــه، مُبـــديًا الآثـــار الســـلبية التـــي جلبهـــا والمشـــكلات التـــي ترتّبـــت علـــى القـــول بـــه. وينقســـم الدارســـون -فـــي هـــذا الاتجـــاه- إلـــى فـــريقين: الأول اكتفـــى بالـــدعوة إلـــى هـــدم نظريـــة العامـــل دون أن يُقـــدّم بـــديلاً عنهـــا. والآخـــر قـــدّم نظريـــات بديلـــة عـــن القـــول بالعامـــل، ورأى أنّهـــا أنسب من القول به.

يُعـــدُّ كتـــاب (إحيـــاء النحـــو) لإبـــراهيم مصـــطفى مـــن الكتـــب الأولـــى التـــي ظهـــرت فـــي العصـــر الحـــديث والتـــي تنتقـــد العامـــل وتـــدعو إلـــى إلغائـــه. ثـــم تبعـــه دارســـون آخـــرون يؤيـــدون الفكـــرة نفســـها، مســـتدلين علـــى ذلـــك بأدلـــة متعـــدّدة.

([1]) الجواري، نحو التيسير، ص 14.

([2]) الجواري، نحو التيسير، ص 46.

منهم الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وتتضمن هذه الفكرة رفض العامل وما يتعلّق به من قواعد وأحكام، واستبعاد وجود علاقة ارتباط وتأثّر بين العوامل والحركات الإعرابيّة، وإلى جانب هذا استبعاد كل الأسباب المؤدية إلى نشوء فكرة العامل من أصول فلسفية، ومصطلحات منطقيّة، وتعليلات نحويّة، وتقديرات وتخريجات لا علاقة لها بكلام العرب.

المتأمّل في كلام الجواري يلاحظ مخالفته لإبراهيم مصطفى في القول بإلغاء العامل. يقول: " والواقع أنّ معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام ، ذلك أنه في الحقيقة ليس إلّا العلاقة المعنوية التي تكون بين اجواء الكلام حين يُؤلّف وتُركّبُ أجزاؤها بعضها مع بعض "[1].

ويقول في موضع آخر: " وليس بين الباحثين أو المدرّسين من يُنكر أنّ الدارس أو الباحث إذا وعى ما يدرس وما يبحث ، كثيرا ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها. وذلك ضربٌ من آثار التفكير لا سبيل إلى صدّه أو الوقوف في وجهه ...وإذن فالبحثُ في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملاً عقيما على الإطلاق، ولا هو معدوم الفائدة "[2].

ثانياً: خالف الجواري أستاذه إبراهيم مصطفى في نصب اسم (إنّ)، حيث أنّ إبراهيم حمل نصب اسم (إنّ) على التوهّم. يقول الجواري: " ولعلّ ما ذهب إليه لإبراهيم مصطفى في نصب اسم إنّ أبعد ما يكون من أن يسلّم به أو يركن إليه، فقد ذهب إلى أنه منصوبٌ على التوهّم.

([1]) نحو التيسير، ص 48.

([2]) المرجع نفسه ، ص 49.

ذلك أنهم لما وجدوا أنّ هذه الحروف تتّصلُ بضمائر النصب حين يكون اسمها ضميراً، توهموا أنّ ما بعدها منصوبٌ فدرجوا على نصبه، وهو مستحق للرفع، واستشهد لذلك بقراءة من قرأ ((إنّ هذان لساحران))[1] بتشديد النون في (إنّ) . ولا يخفى أنّ هذا نادرٌ قليل، لا يصحّ أن يحلّ محلّ اللغة الشائعة "[2].

ثالثاً: خالف الجواري أستاذه في خبر كان؛ إذ يرى إبراهيم مصطفى أنه منصوبٌ على الحال[3]. يقول الجواري: " على أنّ هذا المذهب تنقصه الدقّة في التعبير؛ لأنّ الحال غير الخبر، فالحال متحول، والخبرُ ثابتٌ لازم " [4].

هذا غيضٌ من فيضٌ، حيث خالف الجواري أستاذه إبراهيم مصطفى في كثير من المسائل النحوية، وهذا دليلٌ على أنه صاحب فكر ورأي ، وأنه كان يروم من تأليف كتبه التيسير والتجديد .

<u>خامساً: من الآراء التي تفرّد بها : الاهتمام بالمعاني.</u>

شغلت قضيّة ربط الإعراب وعلاماته بالمعنى اهتمام معظم الدارسين العرب المحدثين؛ إذ رأوا أنّ الإعراب دليلٌ على تغيّر معنوي، وغايته إظهار تلك المعاني، وقد سبقت الإشارة إلى هذه المعاني المستفادة من الإعراب عند الدارسين الذين ذكروا أن وظيفة العلامات الإعرابية إنما هي الإفصاح عمّا في نفس المتكلم من معانٍ.

والذي يميّز القائلين بنظرية المعاني عن القائلين بالوظيفة المعنوية لعلامات الإعراب، هو أنّ أولئك الدارسين تحدّثوا عن وظيفة العلامات

([1]) سورة طه/ 63.

([2]) نحو التيسير، ص 82.

([3]) ينظر: إحياء النحو، ص 126.

([4]) نحو التيسير، ص 81.

الإعرابيــة وقيمتهــا فــي إبــراز المعــاني، فــي حــين نــاقش الدارســون هنــا مُوجــد تلــك العلامــات الإعرابيّــة، وأنهــا أثــر لتغيّــر المعــاني الوظيفيّــة للكلمــات فــي الجملة.

ولهــذا فقــد اســتبعد القــائلون بنظريّــة المعــاني العامــل النحــوي، فلــم يــرتبط تغيّــر العلامــات الإعرابيــة مــن موقــع لآخــر عنــدهم بالعوامــل اللفظيّــة أو المعنويّــة، وإنمــا اختلفــت تلــك العلامــات الإعرابيّــة تبعًــا لاخــتلاف المعــاني فــي ذهــن المــتكلم، فــإذا أراد أن يغيّــر المعنــى فــي جملــة معيّنــة عمــد الحركــة الإعرابية فغيّرها.

وقــد أكّــد الــدكتور أحمــد عبــد الســتّار الجــواري علــى أهميــة دراســة المعــاني النحويــة؛ لأنهــا – فــي نظــره – أولــى بالاهتمــام والعنايــة مــن العوامــل النحويــة التــي تحــاول أن توجــد لكــل مرفــوع رافعًــا، ولكــل منصــوب عامــل نصــب، ولكــل مخفــوض عامــل خفــض[1]. ورأى أنّ الأهميــة تنصــرف إلــى المعــاني التــي تكــون عليهــا الألفــاظ عنــدما تكــون فــي مواقــع إعرابيّــة معروفــة مــن الكــلام، ولهــذا «فالإســناد معنــى مظهــره وعلامتــه الرفــع، والإضــافة معنــى كــذلك يكشف عن نفسه بالخفض أو الجرّ، وهكذا باقي المعاني»[2].

وأبــرز المحــاولات التــي يمكــن تســميتها بنظريــة المعــاني، وحاولــت أن تفسّــر العلامــات الإعرابيّــة وفــاق نظريــة المعنــى، هــي مــا قدّمــه خليــل عمــايرة مــن تصــور واضــح يــربط فيــه بــين العلامــة الإعرابيّــة والمعنــى الــوظيفي الــذي تؤديــه فــي الجملــة مــن خــلال توظيفــه لمفهــوم الجملــة التوليديــة والجملــة التحويليّــة، ومــا يحــدث بينهمــا مــن تحويــل الجملــة التوليديــة إلــى جملــة

---

(1) ينظر: الجواري، نحو التيسير، ص48.

(2) المرجع نفسه، ص49.

تحويليّة، وتبعًا لذلك يتحوّل المعنى من مجرد الإخبار إلى معنى وظيفي آخر.

لقد أكد في البداية أنّ الحركة الإعرابيّة ليست «نتيجة لأثر عامل كما يرى جمهور النحاة الذين يبحثون في الظواهر اللفظيّة اللغويّة المتماثلة ويجمعون ما تماثل في الحركة بسبب علّة معيّنة في قسم نحوي كبير (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات)» [1].

ثمّ أشار إلى نتائج الإسراف في البحث عن العامل عند النحاة، وانصرافهم عن المعنى والبحث فيه، ورأى أنّه «كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابيّة على أنّها رمز لتغيّر في المعنى وليست بأثر»[2].

---

(1) عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة- السعودية، 1984م. ص157-158.

(2) المرجع نفسه، ص159.

خاتمة

بعد رحلة بحث علمية متواصلة في إعداد هذه المذكّرة في دراسة كتاب: نحو التيسير للدكتور أحمد عبد الستّار الجواري. توصلنا إلى عدد من النتائج نلخصها فيما يأتي:-

1-تناول البحثُ بالدراسة آراء الدكتور الجواري من تيسير النحو العربي في كتابه (نحو التيسير)، وهي دراسة تهدف إلى إبراز أثر فكر التجديد السائد في عصره على آرائه النحوية.

2-آراء الدكتور الجواري في تيسير النحو تعدّ من الجهود العظيمة التي لا ينبغي إنكارها أو تجاوزها؛ لأنّ غاية الكتاب تهدف إلى تيسير النحو على المعلّمين والمتعلّمين.

3-عرض الدكتور الجواري في كتابه المحاور الرئيسة في تيسير النحو، وهي: تيسير النحو، معنى النحو، النحو والإعراب، أحوال الإعراب(الرفع، النصب، الخفض)، الإعراب والبناء، علامات الإعراب، دراسة الجملة.

يرى الجواري أنّ السبيل إلى تحقيق تيسير النحو يعود لأمرين اثنين: الأول: الدعوة إلى تنقية النحو العربي سبيلاً للتيسير ، وأن يدرس النحو

في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية، ولا تتجاهل أسباب الانحراف.

والثاني: العودة إلى القرآن الكريم؛ لأنّ روافد العربية كلّها التقت في هذا النهر الخالد. والاهتمام بالقرآن في تقعيد قواعد النحو، فهو أصحّ مصدر للغة. وبالتالي هو يدعو صراحة إلى ما يسمّى بـ" نحو القرآن".

4- تأثّر الجواري ببعض الآراء التي سبقته: - الاستفادة من آراء الكوفيين في تيسير النحو العربي - التأثّر بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى.

5-تمسّك الجواري بالتراث النحوي العربي، ووقوفه عند حدود ما وضعه : الخليل وسيبويه، والفرّاء وغيرهم . ولم تظهر عليه أمارات التأثّر بالدرس اللغوي الحديث.

6- تفرّده في بعض الآراء التي خالف بها أستاذه إبراهيم مصطفى، خاصة موقفه الجريء في رفضه للدعوات الرافضة لنظرية العامل . فالعامل - في نظره - يحتاج إلى تبصّر ودراسة معمّقة.

7- تأكيد الدكتور الجواري على أهمية دراسة المعاني النحوية؛ لأنها - في نظره - أولى بالاهتمام والعناية من العوامل النحوية . وكان للجواري قصب السبق في ما يسمى بـ (نظرية المعاني)، والتي حاولت أن تفسّر العلامات الإعرابيّة وفاق نظرية المعنى. إذ يعدّ الدكتور خليل عمايرة أبرز من قدّم تصوّراً واضحاً لنظرية المعنى التي يربط فيها بين العلامة الإعرابيّة والمعنى الوظيفي .

التوصيات:

1-دراسة موقف الدكتور الجواري من الأصول النحوية من خلال كتبه اللغوية والنحوية.

2-توزيع كتب الدكتور الجواري على طلبة الماستر لدراستها كعناوين لمذكّرات التخرّج.

قائمة
المصادر
والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أوّلاً: المصادر

1- الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، دار إحياء التراث العربي- القاهرة، مصر.

الجاحظ:

2- الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة،(د.ت).

3- رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،1964م.

4- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق :محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان،(د. ت).

5- الجرجاني السيد الشريف علي بن محمد، التعريفات، دار الإيمان للطبع، الإسكندرية، مصر، 2004م.

6- الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)، الحدود في النحو: ضمن رسالتان في اللغة ، تحقيق وشرح الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، دار الجمهورية ، بغداد ، 1969م.

7- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب ، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة 1403هـ – 1983م

السيوطي جلال الدين:

8- *الاقتراح في علم أصول النحو*، تحقيق: محمد حسن إسماعييل الشافعي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية. بيروت، 1998م.

***9-* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، دار المعرفة، بيروت، لبنان(د.ط).**

10- *الصبّان* محمد بن علي (ت1206هـ)، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،(د.ت).*

11- ابن فارس أحمد، *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها*، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت–لبنان ، 1382هـ–1963م.

12- قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1978م.

13- *الفرّاء يحيى بن زياد ، معاني القرآن، تحقيق محمّد على النجّار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، 1983.*

14- *القرطاجّني حازم ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة،* دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3 ، 1986م.

15- القرطبي ابن مضاء، كتاب الردّ على النُّحاة، تحقيق: شوقي ضيف،دار المعارف، القاهرة، ط2 ، 1982م.

16- *المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، ط2، 1979م*

ثانياً: المراجع

17- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2 ، 1992م .

18- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6 ، 1978م.

19- الأنصاري أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى للفنون والآداب- بغداد- العراق.

20- تمام حسان، الأصول- دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(النحو، فقه اللغة، البلاغة) ، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

21- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.

22- زهير عبد المحسن سلطان، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1994م.

23- السامرائي عامر رشيد، آراء في العربية، مطبعة الرشاد، بغداد- العراق، 1965م.

24- السامرائي فاضل صالح، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، دار النذير للطباعة، بغداد، العراق، 1971م .

25- سعيد عبد الوارث، في إصلاح النحو العربي-دراسة نقدية،دار القلم للنشر، الكويت، ط1، 1985م.

[26]- شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط6 .

[27]- الصعيدي عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

28- عدنان الخطيب، أحمد عبد الستار الجواري: حياته وآثاره، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1988م.

29- عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة- السعودية، 1984م.

30- كامل الجبوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى عام 2002م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2002م.

31- المخزومي مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2 ، 1986م.

ثالثاً: المعاجم والقواميس

32- الفيروز آيادي، القاموس المحيط، إعداد محمد المرعشلي،دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2003م.

33- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، وهاشم محمد شاذلي،دار المعارف، مصر، القاهرة، (د.ط).

رابعاً: المقالات والبحوث المنشورة

34- رشا حسين عبد، جهود الدكتور الجواري في تيسر النحو(مقال)، جامعة الكوفة، كلية الآداب- العراق.

35- محمد صاري، تيسير النحو: موضة أم ضرورة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عنابة، 2001م.

36- التواتي بن التواتي، هل النحو في حاجة إلى تيسير؟ الجزائر، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية، 2003.

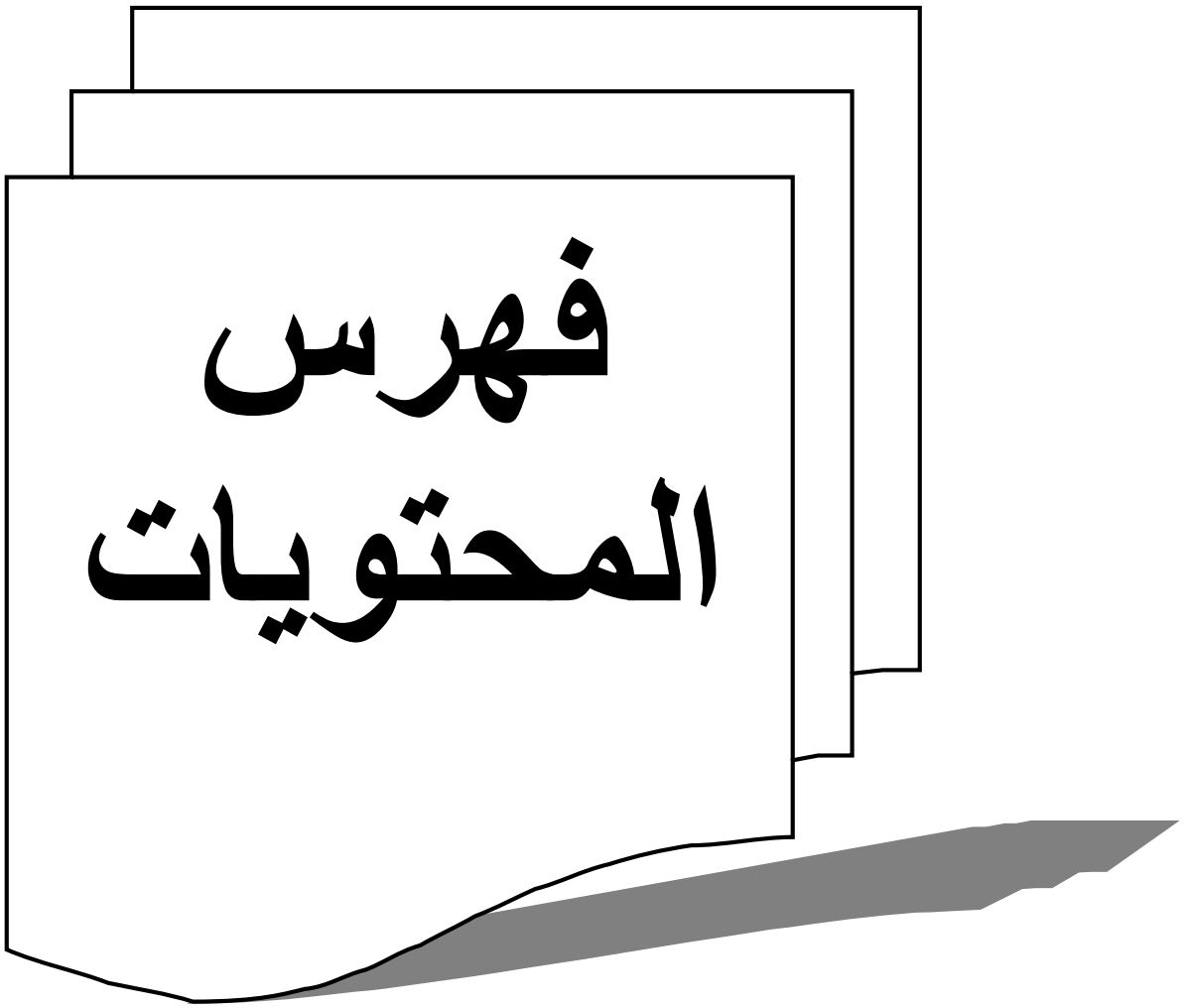
فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المُقدمة	أ–د
المدخل(محاولات تيسير النحو العربي)	**1–18**
نبذة عن حياة الكاتب	1– 4
تيسير النحو بين القدامى والمحدثين	5–10
شكوى القدامى من النحو العربي	10–13
محاولات تيسير النحو في العصر الحديث	13– 18
الفصل الأول(تلخيص كتاب : نحو التيسير)	19 – 50
أولا: منهج الجواري في تيسير النحو	20 – 23
ثانيا: تلخيص الكتاب	24–50
– مقدمة الطبعة الثانية:	24–25
– الباب الأول	25 – 33
– الفصل الأول: تيسير النحو	25 – 26
–الفصل الثاني: معنى النحو	26–27
–الفصل الثالث: النحو والإعراب	27–28
– الفصل الرابع: العامل	29–30
– الفصل الخامس: منهج النحو: نقد وتصحيح	31–33
الباب الثاني:	34–50
– الفصل الأول: علامات الإعراب	34–35
– الفصل الثاني: الرفع	35–36
– الفصل الثالث: النصب	36–37
– الفصل الرابع: الجزم	37–38
– الفصل الخامس: الخفض	39–40

- الفصل السادس: الإعراب والبناء	42-40
-الفصل السابع:علامات الإعراب	43-42
- الفصل الثامن: الصرف والمنع من الصرف	44
- الفصل التاسع: دراسة الجملة	50-45
الفصل الثاني: قراءة في كتاب نحو التيسير	79-51
أولا: مظاهر تيسير النحو عند الجواري	55-51
ثانياً: إصلاح في منهج النحو العربي	62 -55
ثالثاً: موقف الجواري من نظرية العامل	71-62
رابعا: مخالفة الجواري لأستاذه إبراهيم مصطفى	75-72
خامسا: آراء تفرد بها الجواري	79-75
الخاتمة	83-81
قائمة المصادر والمراجع	87-84
فهرس المحتويات	90-88